براءة السلف

مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد

الطبعة الثانية المنقحة

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

دار للنشر والتوزيع

الكويت

هاتف ٢٤٩٢٦٣٢١ - ٢٤٩٢٦٣٢٢ - النقال ٦٦٨٩٠٠٧٨ - فاكس: ٢٤٩٢٦٣٢٠

ص. ب ١٢٣٢٦ - الشامية - الرمز البريدي ٧١٦٥٣

Websit: www.hamel-almisk.com

E.mail: info@hamel-almisk.com

براءة السلف رضي الله عنهم

مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد

عدنان عبد القادر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾(١)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾(٢).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾(٣).

---

(١) ال عمران (٢٠١)

(٢) النساء (١)

(٣) الأحزاب (٧٠، ٧١).

أما بعد: فإن أحسن الكلام كلام الله سبحانه وتعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

يتداول بعض طلبة العلم هذه السنوات موضوعاً لو رُكِن إليه لحاد صاحبه عن منهج السلف، ألا وهو نسبة تأويل الصفات إلى السلف الصالح ـ رضوان الله عليهم ـ وكذلك بعض الأخطاء العقدية من قدرية وإرجاء وخروج والذي مؤداه كما قال بعض الدعاة السابقين: «إن السلف والخلف كلاً منهم وقع في التأويل، فيجب أن تتوجه هِمَمُ المسلمين الآن لتوحيد الصفوف». أي وترك هذه الأمور من خلافات عقدية.

وإن لم يقصد هؤلاء الفضلاء الوصول إلى هذه النتيجة فإن هذا مؤداها ولا بد، خاصة إذا ما جمعت هذه الأخطاء في رسالة واحدة، أو في مقال متكامل.

لذلك حرص علماء السلف ـ رضوان الله عليهم ـ على عدم جمع المثالب في مؤلف خاص أو رسالة، لئلا يحتج المبتدعة وغيرهم من الجُهال على باطلهم، وإن ذكرها السلف ضمن بعض مؤلفاتهم لتوضيح أمرها.

لذا عندما ألف أحد المبتدعة رسالة، وذكر فيها قول الله تعالى ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ﴾ قال المبتدع:

«قال المفسرون: يعني هادي أهل السموات والأرض وهو-أي هذا التأويل- ضعيف»، ثم قال بعد ذلك: «والتأويل مروي عن ابن عباس وأنس وسالم».

فرد شيخ الإسلام ابن تيمية منتصراً للسلف وللحق فقال: «إنه أساء الأدب على السلف، إذ يذكر عنهم ما يضعفه، وأظهر للناس أن السلف كانوا يتأولون ليحتج بذلك على التأويل في الجملة»[1]. ثم بيَّن فساد كلامه من عدة أوجه.

من أجل ذلك كان لا بد وأن يتم توضيح هذا الموضوع من نسبة الأخطاء العقدية إلى السَّلف ـ رضوان الله عليهم ـ وأنهم برءاء مما نسب إليهم من الابتداع أوالوقوع في بدعة عقدية، لاسيما من كان من القرون الثلاثة الأولى، لذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية لعلماء عصره عندما اجتمعوا له لمناظرته في العقيدة الواسطية التى ألفها، قال لهم: «قد أمهلت كل من خالفنى في شيء منها ثلاث سنين، فان جاء بحرف واحد عن

(١) مجموع الفتاوي (٣٧٨/٦).

أحد من القرون الثلاثة . التى أثنى عليها النبى ﷺ ، حيث قال: «خير القرون الذى بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم»[١]. يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك»[٢] . فلم يستطع أحدٌ منهم أن يأتي بما يخالف شيخ الإسلام ابن تيمية من كلام علماء السلف.

ولا أقصد من هذا التوضيح الحط من قدر من تكلم في هذا الموضوع أو كتب فيه، ولكن لئلا يلتبس ذلك عليهم.

وقد قسمت التوضيح إلى قسمين:

القسم الأول: يختص فيما نسب إلى سلفيّي العقيدة من أخطاء في الصفات.

القسم الثاني: يختص فيما نسب إليهم من أخطاء في أمور عقدية أخرى.

أسأل الله عز وجل الإعانة والتسديد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

---

(١) رواه أحمد (٢٢٨/٢) ومسلم (٨٦/١٦) من حديث أبي هريرة. مرفوعاً بلفظ «خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»
(٢) مجموع الفتاوي (١٦٩/٣).

ملاحظة: إذا عزوت لشيخ الإسلام ابن تيمية ولم أذكر اسم المرجع فهو مجموع الفتاوى.

والحمد لله رب العالمين

عدنان عبدالقادر

١/ ١١/ ١٤١٩هـ

القسم الأول

فيما نسب إلى سلفيّي العقيدة
من أخطاء في الصفات

من يقرأ كتب السلف لاسيما القرون الثلاثة الأولى يجد لهم بعض العبارات أو الأقوال فيظن أنهم يؤولون أو يعطلون بعض الصفات، وليس الأمر كذلك، إذ من أنعم النظر فيها يجد أنها لاتخرج عن الأمور الخمسة التالية:

١ - عدم ثبوت النص الشرعي عنده، بينما ثبت عند عالمٍ آخر.

٢ - فَصَّل في موضع بينما اختصر في موضع آخر.

٣ - دلالة النص تدور بين إثبات الصفة عند بعض العلماء، ونفيها عند بعضهم الآخر.

٤ - التعارض الظاهر بين النصوص، فيضطر إلى القول بأحدها.

٥ - براءته مما نسب اليه.

١ - عدم ثبوت النص الشرعي عنده، بينما ثبت عند عالم آخر

من ذلك مانقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن القاضي شريح حيث قال :

« وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية ،كما أنكر شريح قراءة من قرأ ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ - بضم التاء - وقال: إن الله لا يعجب. فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبدالله أعلم منه، وكان يقرأ بل عجبتُ»[١].

التوضيح

قول شيخ الإسلام «مازال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل»

أي التي يسوغ فيها الخلاف، ليس تأويلاً ولا تشبيهاً ولا تكييفاً ولا تعطيلاً، ولهم العذر في هذا الخلاف. كما سيتضح. كحالة شريح القاضي التي هي مثال لذلك الخلاف السائغ.

أما توجيه كلام شيخ الإسلام بأنه قصد أن السلف يتنازعون على التأويل أو التعطيل وغير ذلك فهذا حكم من لم يقرأ كتبه ولم يطلع عليها، ولا كذلك كتب السلف كالإمام الشافعي في محاجته مع

(١) مجموع الفتاوي (٣/٢٢٩-٢٣٠).

حفص الفرد عندما قال إن القرآن مخلوق. قال له: «كفرت بقولك». أي هذا القول يدخلك مدخل الكفار، وكذلك قول الإمام أحمد لمن أوّل صفة من الصفات: «ذاك جهمي». وغير ذلك من إطلاق شيخ الإسلام لفظ الضلال على سالكي هذا الطريق.

أما قوله: «أنكر شريح قراءة من قرأ ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ بضم التاء» فيقال:

أولا:

قوله: «أنكر» أي لم تثبت لدى شريح صحة هـذه القراءة عن النبي ﷺ، فكل ما لا تصح نسبته إلى رسول الله ﷺ ينكره المسلم إذ لم يثبت بدليل صحيح. إذ ليس في الرواية ما يدل على أن شريحاً سمع هذه القراءة من ابن مسعود، وإنما الرواية المجملة التي رواها البيهقي في الأسماء والصفات تقول :عن الأعمش عن شقيق قال: قرأها عبد الله بن مسعود (بل عجبتُ ويسخرون)، قال شريح : «إن الله لا يعجب من شيء وإنما يعجب من لايعلم». فلم يذكر شقيق في هذه الرواية أن شريحاً سمعها من ابن مسعود، وإنما قرأها ابن مسعود هكذا، وشريح ينكر هذه القراءة.

كما تقول: فلان أفتى بكذا، فعندما سمع الآخر بهذه الفتوى

أنكر الفتوى، ومما يوضح أن فى الرواية السابقة سقطاً، أن نفس الراوي وهو الأعمش ذكرها مفصلة، مما يبين أن السقط من تصرف الرواة. إذ روى الأعمش عن شقيق قال: قرأت عند شريح (بل عجبتُ ويسخرون) فقال شريح: إن الله لا يعجب من شيء إنما يعجب من لايعلم. قال الأعمش: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: إن شريحاً شاعر، يعجبه علمه، وعبدالله ـ ابن مسعود ـ أعلم منه بذلك قرأها (بل عجبتُ ويسخرون)[1]. فأنكرها شريح عندما سمع شقيقاً يقرأها عنده، والتابعون قرناء، فشريح كان يطعن في قراءة شقيق الذي لم يسمعها ـ أي شقيق ـ من النبي ﷺ ، ولم يذكر لشريح أنه سمعها من ابن مسعود، ولو أخبره أنه سمعها من ابن مسعود ثم أنكرها لربما ظن أن شقيقاً أخطأ في النقل والسمع، وهذا يحدث كثيراً بين القرناء.

ثانيا:

لو صحت هذه القراءة عند شريح عن ابن مسعود، فإن ابن مسعود عنده قراءات اعتبرها بعض السلف شاذة كقراءته (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) في كفارة اليمين، بالإضافة إلى إنكار ابن مسعود لسورتي المعوذتين أن تكونا من القرآن في بداية الأمر. إذ

(١) رواها البيهقى فى الأسماء والصفات ص ٥٩٩.

روى الحميدي بسند حسن عن زر بن حبيش قال: «سألت أُبي بن كعب عن المعوذتين فقلت: يا أبا المنذر إن أخاك ابن مسعود يحُكّهما (المعوذتين) من المصحف. فقال أُبي: إني سألت رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ قيل لي: «قل فقلت. قال أُبي: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ»[(١)].

قال ابن كثير: «هذا مشهور عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لايكتب المعوذتين في مصحفه، فلعله لم يسمعهما من النبي ﷺ ولم تتواتر عنده، ثم لعله قد رجع عن قوله ذلك إلى قول الجماعة، فإن الصحابة رضي الله عنهم كتبوهما في المصاحف الأئمة، ونفذوها إلى سائر الآفاق كذلك»[(٢)].

أما عن ثبوتها فإنه ثبت أن النبي ﷺ أخبر عقبة بن عامر أنها آيات أنزلت عليه[(٣)]، وأمره بقراءتها[(٤)].

---

(١) رواه الحميدي (تفسير ابن كثير ٥٤٩/٨) والبخاري (٧٤١/٨) من طريق ابن عيينة ثنا عبدة بن أبي لبابة وعاصم بن بهدلة أنهما سمعا زر بن حبيش، فذكره واللفظ للحميدي.

(٢) تفسير ابن كثير(٥٥٠/٨).

(٣) رواه مسلم (٢٠٠/٢) من طريق قيس عن عقبة مرفوعاً:«ألم تر آيات أنزلت هذه الليلة لم ير مثلهن قط ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾».

(٤) رواه أحمد (٢٤/٥) والنسائي (ابن كثير ٥٥٢/٨) من طريق ابن علية ثنا الجريري عن أبي العلاء عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً: «إذا صليت فاقرأ بهما» وسنده صحيح. إذ سمع ابن علية من الجريري قبل اختلاطه، وأبو العلاء هو يزيد بن عبدالله بن الشخير من الثقات الأثبات.

فلعل ذلك كان مسوغاً لشريح في عدم أخذه بهذه القراءة لو صحت عنده عن ابن مسعود. قال النووي: «إن ابن مسعود كان مصحفه يخالف مصحف الجماعة، وكانت مصاحف أصحابه (التابعين) كمصحفه، فأنكر عليه الناس وأمروه بترك مصحفه وبموافقة مصحف الجمهور، وطلبوا مصحفه أن يحرقوه كما فعلوا بغيره، فامتنع وقال لأصحابه: غلوا مصاحفكم»[١].

قال الذهبي في السير: «وفي مصحف ابن مسعود أشياء أظنها نسخت». وقال: «وقد ورد أن ابن مسعود ﷺ تابع عثمان ولله الحمد»[٢]. وقال ابن حزم: «صح عن ابن مسعود نفسه قراءة عاصم وفيها المعوذتان والفاتحة»[٣]. وقراءة عاصم هي عن زر عن ابن مسعود.

فإذا كان الأمر كذلك، لم تثبت عند شريح هذه القراءة إما لعدم علمه أن ابن مسعود قرأ بها، أو علم بذلك ولكن لمخالفة ابن مسعود للمصحف العثماني ساغ لشريح مخالفته، وهذا ليس بتأويل في حق شريح ولا تعطيل لعدم ثبوت الصفة لديه في حق

---

(١) شرح مسلم (٣٢٥/٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٨٨/١).

(٣) المحلى (١٣/١).

الله تبارك وتعالى. لذلك نفى كثير من السلف بعض الصفات لأنها لم تثبت لديهم عن رسول الله ﷺ كالإقعاد على العرش[1]، وحديث

(١) ورد بألفاظ متقاربة من حديث ابن مسعود وعمر وعائشة وأنس وابن عمر، وتشترك جميعها في تفسير النبي ﷺ للمقام المحمود بقوله «يجلسني على العرش». وقد ضعفه جمع من العلماء منهم الإمام أحمد وأبو يعلى وابن خزيمة والسراج والمروزي والساجي وابن صاعد والذهبي والألباني.

أ- أما حديث ابن مسعود: فرواه سلمة الأحمر عن أشعث بن طليق عنه، قال الذهبي في العلو (٧٥) : «هذا حديث منكر، لا يفرح به، وسلمة هذا متروك الحديث، وأشعث لم يلحق ابن مسعود». أهـ.

ب- وأما حديث عمر: فقد رواه القاضي أبو يعلى في الإبطال (٤٤٣) من طريق عمر بن أحمد أخبرنا يوسف بن أحمد أخبرنا أزهر بن سعد قال ابن عون عن نافع عن ابن عمر عن أبيه. وفيه عمر بن أحمد ويوسف بن أحمد فقد انفردا برواية هذا الحديث بعدة أسانيد ذهبية ولم يؤثر فيهما تعديل ولا ترجمة، فالعلة فيهما والله أعلم.

جـ- وأما حديث عائشة: فرواه القاضي أبويعلى (٤٤١) من طريق عمر بن أحمد أخبرنا يوسف بن أحمد حدثني أبي أحمد بن حرب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وفيه عمر ويوسف وأحمد بن حرب.

د- أما حديث أنس: فرواه أيضاً أبو يعلى (٤٤٢) من طريق عمر أخبرنا يوسف أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به. وفيه عمر ويوسف.

هـ- وأما طريق ابن عمر: فرواه أبو يعلى (٤٤٠) من طريق محمد بن جعفر أخبرنا يزيد بن محمد أخبرنا سعيد أخبرنا إسماعيل بن أبي مسعود عن عبدالله بن ادريس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

قال ابن صاعد (٤٩٠/٢-الإبطال): «هذا حديث موضوع لا أصل له». ونقل أبو بكر النجاد عن محمد بن عبدان وأبي يعلى والساجي والمروزي والسراج وابن خزيمة أنهم قالوا: «من حدث بهذه الأحاديث يستغفر الله عز وجل، فهي باطلة لا أصل لها».

وللاستزادة راجع كتاب إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى (٤٩٠/٢-٤٩١). =

الأطيط وزيادة أربعة أصابع[1]

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٣٢/١٦) : «إن طائفة ممن انتسب إلى السنة، جمعوا أحاديث وردت في الصفات، منها ما هو كذب معلوم أنه كذب، ومنها ما هو إلى الكذب أقرب، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها ما هو متردد». ثم قال: «وهذه الأحاديث قد ذكر بعضها القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل».

(١) هذا الحديث ضعيف. فيه أربع علل: الاضطراب في السند والمتن والإرسال والانقطاع وجهالة عبد الله بن خليفة.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، وقال ابن كثير:في صحته نظر،وقال الشيخ الألباني (السلسلة ٨٦٦/٢٥٦/٢) : حديث منكر. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٣٥/١٦): طائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم أ.هـ يشير شيخ الإسلام إلى الاضطراب في السند والمتن.وقال ابن كثير : منهم من يرويه عن ابن خليفة عن عمر موقوفاً، ومنهم من يرويه عنه مرسلاً ،ومنهم من يزيد في متنه زيادة غريبة، ومنهم من يحذفها . أ هـ.

أما الاضطراب في السند: فبسبب مخالفة يحيى بن أبي بكير للرواة الأربعة إذ رواه الدارمي في الرد على المريسي (٤٣٢) عن عبدالله بن رجاء، والطبري (٨/٣) عن عبيد الله بن موسى وأبي أحمد الزبيري وابن الجوزي في العلل (٢/٤/١) عن وكيع أربعتهم عن إسرائيل عن أبي اسحاق عن عبدالله بن خليفة قال: «أتت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: ادع الله أن يدخلني الجنة، فعظم الرب، فقال: إن كرسيه وسع السموات والأرض، وإنه ليقعد عليه، فما يفضل منه مقدار أربع أصابع..، وإن له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا ركب من ثقله».

وفي رواية وكيع وابن رجاء «إلا قدر أربع أصابع»، وهذا مرسل ضعيف.

بينما رواه يحيى بن أبي بكير عن إسرائيل عن أبي اسحاق عن عبدالله بن خليفة عن عمر به، رواه الطبري (٨/٣) وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٤/٢٥٢/١) وأبو يعلى، (ابن كثير ٤٥٨/١) والبزار (٢٩/١-الكشف)، وابن الجوزي (٣/٤/١) وغيرهم. وخالفه كذلك الجراح الذي أرسله، إذ رواه ابن الجوزي في العلل (٢/٤/١) من طريق وكيع عن أبيه الجراح عن أبي اسحاق عن عبدالله بن خليفة مرسلاً فوافق رواية الأربعة. =

ثالثاً: عندما لم تثبت عنده صحة القراءة السابقة لما سبق بيانه، فإنه نفاها لذلك، والذي أكد له ذلك أن المعنى الذي تبادر إلى ذهنه رأى فيه نقصاً محضاً في حق الله تعالى، لا لكونه فيه مماثلة للمخلوقين، لذلك صرح بنفي النقص إذ قال: (إنما يعجب من لا يعلم)، فظن أن العجب يستلزم الجهل ونقصاً في العلم، كما تقول عجبتُ لفلان ـ الغبي ـ كيف تفوق في المواد العلمية. وعجبك إنما حدث لجهلك بالوسائل التي أوصلته إلى هذه

= قال ابن خزيمة في التوحيد (١/٢٤٤/١٥٠): روى إسرائيل عن أبي اسحاق عن عبدالله بن خليفة أظنه عن عمر ... وما أدرى الشك والظن أنه عن عمر هو من يحيى بن أبي بكير أم من إسرائيل. وقد رواه عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة مرسلاً، ليس فيه ذكر عمر لا بيقين ولا ظن، وليس هذا الخبر من شرطنا لأنه غير متصل الإسناد، لسنا نحتج في هذا الجنس من العلم بالمراسيل المنقطعات. أ. هـ.

أما عبدالله بن خليفة قال فيه الذهبي: لا يكاد يعرف. وقال ابن كثير (١/٤٥٨):ليس بذلك المشهور ، وفي سماعه من عمر نظر.

وورد لفظ الأطيط في حديث رواه محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير عن أبيه عن جده، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي- فذكر الحديث، وفيه قال النبي ﷺ : «ويحك، تدري مالله؟ إن عرشه على سمواته وأرضيه لهكذا مثل القبة، وإنه ليئط أطيط الرحل بالراكب».رواه أبو داود (٤٧٢٦) وابن أبي عاصم (١/٢٥٢/٥٧٥) وابن خزيمة في التوحيد وأبو الشيخ في العظمة (٢/٥٥٤/١٩٨) والطبراني (٢/١٣٢/١٥٤٧) عنه، وفيه عنعنة ابن اسحاق وهو مدلس. واستغربه ابن كثير في تفسيره (١/٤٥٨) وضعفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة. وقال الذهبي في العلو (٣٨): هذا حديث غريب جداً فرد، وابن اسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب.

انظر مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٦/٤٣٤-٤٣٩)

المكانة العلمية وليس تعظيما له لندرته، إذ من عقيدة السلف نفي كل ماهو نقص في حق الله تعالى وينزه عنه. ولايقال إنه قد شابه الجهمية في نفي الصفات، وإنما وقعت الجهمية أولاً بالتمثيل ثم التكييف ثم التعطيل ثم التحريف فنفت الصفة، ولم يقابل نفيهم صفة كمال، وإنما شبهوا الله تعالى بالمعدوم في نفيهم لها، بينما شريح لم تثبت عنده الصفة لله تعالى سنداً أولاً، بالإضافة إلى أن نفيها عنده يستلزم كمال العلم ثانيا، ولم يقع بالتمثيل.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في موضوع نفي الصفات: إن أشياء لم يرد الخبر بتنزيهه عنها، ولا بأنه منزه عنها، لكن دل الخبر على اتصافه بنقائضها ، فعلم انتفاؤها. فالأصل أنه منزه عن كل مايناقض صفات كماله، وهذا مما دل عليه السمع والعقل[١].

بقي أن يذكر معنى العجب في حق الله تعالى. إن تعجُّب الرجل من الشيء هو تعظيمه له، فقد يكون إمّا لجهله بالأسباب، أو بسبب ندرته بين الناس، كأن تقول: إني لأعجب من ذكاء فلان، أي أعظم ذكاءه لندرته بين الناس. أما الله سبحانه فهو منزه عن الجهل بالأسباب ، فقد أحاط بكل شيءٍ علماً.

---

(١) مجموع الفتاوي (١٦/٤٣١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما قوله: «التعجب استعظام للمتعجب منه» فيقال: نعم. وقد يكون مقروناً بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره، والله تعالى بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له. والله تعالى يعظم ما هو عظيم، إما لعظمة سببه أو لعظمته. فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم، ووصف بعض الشر بأنه عظيم، فقال تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[1] وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾[2] وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾﴾[3] وقال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾[4] وقال: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[5]. ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾[6]. على قراءة الضم، فهنا هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة[7].

(١) التوبة (١٢٩).

(٢) الحجر (٨٧).

(٣) النساء (٦٦، ٦٧).

(٤) النور (١٦).

(٥) لقمان (١٣).

(٦) الصافات (١٢).

(٧) مجموع الفتاوي (١٢٣/٦).

٢ - فَصَّل في موضع فأثبت الصفة واختصر في موضع آخر

من ذلك الحافظ ابن عبدالبر. إذ ربما يشتبه على بعض طلبة العلم أن الحافظ ابن عبدالبر أوّل صفة الضحك لقوله في التمهيد: «أما قوله: يضحك الله فمعناه: يرحم الله عبده عند ذلك، ويتلقاه بالروح والرحمة والرأفة، وهذا مجاز مفهوم»[١].

أقول: إن ابن عبد البر لم يقع في التأويل لهذه الصفة. حاشاه ذلك. بل أثبت صفة الضحك، وشدد على من أنكرها وعلى من أنكر باقي الصفات الاختيارية في شرحه لحديث النزول في ذات الكتاب الذي نقل منه الكلام السابق، وتكلم في الإثبات قبل أن يوضح مدلول هذه الصفة بعدة مجلدات. إذ ذكر آيات الاستواء ثم قال: «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك»[٢].

وقال: «ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات، وجل الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوي (٣٤٥/١٨).

(٢) التمهيد (١٣١/٧).

(٣) التمهيد (١٣١/٧).

وقال: «ولا نسميه ولا نصفه ولا نطلق عليه إلا ما سمى به نفسه، ولا ندفع ما وصف به نفسه لأنه دفع للقرآن»[1].

وقال: «وأما قوله ﷺ في هذا الحديث «ينزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا» [2] فقد أكثر الناس التنازع فيه، والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله ﷺ، ويصدقون بهذا الحديث ولا يكيفون. وأقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء، والحجة في ذلك واحدة»[3].

وقال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله»[4].

---

(١) التمهيد (١٣٧/٧).

(٢) رواه البخاري (٢٩/٣) ومسلم (٣٦/٦) عن أبي هريرة مرفوعاً.

(٣) التمهيد (١٤٣/٧).

(٤) التمهيد (١٤٥/٧).

ثم شرع ينقل كلام علماء السلف في العقيدة التي يعتقدها، فنقل عن الإمام أحمد إثباته للصورة والقدم والنزول، وكذلك عن إسحاق بن راهويه، ثم قال: «الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديق بذلك، وترك التحديد والكيفية في شيء منه»[١].

ثم ساق بسنده بعد هذا الكلام بدون فاصل عن أحمد بن نصر أنه سأل سفيان بن عيينة عن حديث عبدالله بن مسعود «إن الله عز وجل يجعل السماء على إصبع»[٢] وحديث: «إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن »[٣]، «**وإن الله يعجب أو يضحك ممن يذكره في الأسواق**»[٤]، وأنه عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة، ونحو هذه الأحاديث. فقال ابن عيينة: «**هذه الأحاديث نرويها ونقر بها كما جاءت بلا كيف**».

---

(١) التمهيد (٧/١٤٨).

(٢) رواه البخاري (٨/٥٥٠) (١٣/٣٩٣، ٤٣٨، ٤٧٤) ومسلم (١٧/١٢٩-١٣١).

(٣) رواه مسلم (١٦/٢٠٣) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، وقد وردت صفة العجب والضحك في أحاديث أخرى صحيحة رواها البخاري.منها قول النبي ﷺ «عجب الله من قوم يدخلون الجنة فى السلاسل». رواه البخاري (٣٠١٠). وقوله ﷺ : «ضحك الله الليلة أوعجب من فعالكما».رواه البخاري (٣٧٩٨).

ثم ذكر عن أبي داود بسنده عن الوليد بن مسلم قال: «سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات؟ فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف»[1].

وقال: «قال عباس بن محمد الدوري: وسمعت أبا عبيد القاسم بن سلام وذكر له عن رجل من أهل السنة أنه كان يقول: هذه الأحاديث التي تروى في الرؤية والكرسي موضع القدمين **وضحك ربنا من قنوط عباده**، وأنَّ جهنَم لتمتلئ وأشباه هذه الأحاديث، وقالوا: إن فلانا يقول يقع في قلوبنا أن هذه الأحاديث حق، فقال: ضعفتم عندي أمره، هذه الأحاديث حق لا شك فيها، رواها الثقات بعضهم عن بعض. إلا إننا إذا سئلنا عن تفسير هذه الأحاديث لم نفسرها، ولم نذكر أحداً يفسرها ». أي بتفسير الجهمية كتفسيرهم لليد بالقدرة أو النعمة.

ثم قال: «وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأساً برواية الحديث: **أن الله ضحك. وذلك لأن الضحك من الله والتنزل والملالة والتعجب منه ليس على جهة ما يكون من عباده**»[2].

---

(١) التمهيد (١٤٩/٧).

(٢) التمهيد (١٥٢/٧).

فبعد هذا الإثبات لصفة الضحك في ثلاثة مواضع والتشديد والإنكار على من أنكرها ونفاها هل يجوز أن يقال أنه أوّل صفة الضحك؟ أليس هذا من باب التعدي على هذا العالم الجليل السلفي؟ فاللهم اهد إخواننا.

أما قول ابن عبدالبر: «**يضحك الله: فمعناه يرحم الله عبده عند ذلك ويتلقاه بالروح. الخ**»[1] فيقال:

أولاً: إن من عادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظ بعض مدلولاته لتقريب الأفهام.

قال ابن القيم: «عادة السلف أن يذكر أحدهم في تفسير اللفظة بعض معانيها، أو لازما من لوازمها، أو الغاية المقصودة منها،أو مثالاً ينبه السامع على نظيره، وهذا كثير في كلامهم لمن تأمله»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض صفات المُفسَّر من الأسماء أو بعض أنواعه، ولا ينافي ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمى، بل قد يكونان

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٥/١٨).
(٢) مختصر الصواعق (١٩٩/٢).

متلازمين»[1]. ثم ضرب مثلاً لذلك فقال: «مثال ذلك قول بعضهم في ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ أنه الإسلام، وقول آخر: إنه القرآن، وقول آخر: إنه السنة والجماعة، وقول آخر أنه طريق العبودية، فهذه كلها صفات له متلازمة لا متباينة». ثم قال: «وكل من الناس يدخل في هذا بحسب طريقه في التفسير والترجمة ببيان النوع والجنس ليقرب الفهم على المخاطب». ثم قال: «فقول من قال ﴿نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ هادي أهل السموات والأرض كلام صحيح. فإن من معاني كونه نور السموات والأرض أن يكون هادياً لهم، أما إنهم نفوا ما سوى ذلك فهذا غير معلوم».

فبعد هذا التوضيح هل يقال: أن ابن عبدالبر نفى صفة الضحك وأولها وقال: إن الله لا يضحك؟ أم ذكر بعض لوازمها ومدلولاتها لتقريب المعنى؟

ثانياً: من مدلولات الضحك: الرحمة والإحسان والرأفة بالخلق. قال شيخ الإسلام في قول الأعرابي: «لن نعدم من رب يضحك خيراً»[2] قال: «فجعل الأعرابي ـ العاقل بصحة فطرته ـ

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٩٠).

(٢) حديث ضعيف: رواه أحمد (٤/١١-١٢) وابن ماجه (١٨١) وابن أبي عاصم (١/٢٤٤/٥٥٤) والآجري في الشريعة (٢/١٠٥٦/٦٣٨) وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن حدس عن أبي رزين أن رسول الله ﷺ قال: ضحك ربنا من=

ضحكه دليلاً على إحسانه وإنعامه، فدل على أن هذا الوصف مقرون بالإحسان المحمود وأنه من صفات الكمال»[1].

ثالثاً: موضع الاختصار يختلف الكلام فيه عن موضع التفصيل. إذ موضع التفصيل سبق وأن تكلم فيه وكان وافياً في إثبات الصفات، وفصل في إثباتها، وصرح بالضحك والعجب وغيرها، ثم بعد ذلك في موضع الاختصار أشار إشارة، فوضح مدلول الصفة كما مر سابقاً ،كقول السلف في موضع الاختصار

= قنوط عباده وقرب غيره، قال أبو رزين : يا رسول الله، ويضحك ربنا. قال : نعم. قال : لن نعدم من رب يضحك خيراً.

وفيه وكيع بن حدس قال الذهبي : لا يعرف، وقال الحافظ مقبول، وقال الشيخ الألباني : إسناده ضعيف.

ب- وورد نحوه من حديث عائشة. رواه ابن خزيمة في التوحيد (٣٣٧) من طريق سلم بن سالم البلخي عن خارجه بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عائشة مرفوعاً، وسنده ضعيف: فيه خارجة بن مصعب، قال الحافظ: متروك وكان يدلس عن الكذابين. أهـ. وسلم بن سالم: اتفق المحدثون على تضعيفه.

ج - وله شاهد رواه عبد الله بن أحمد فى زوائده (١٣/٤) من طريق عبد الرحمن بن عياش عن دلهم بن الأسود عن أبيه عن عمه لقيط بن عامر(صحابى). وهذا السند مسلسل بالمجهولين ، ولم يوثقهم إلا ابن حبان . وصححه ابن خزيمة (٢٧١) .

د - ورواه عبد الله بن أحمد (١٣/٤) - طريق عبد الرحمن بن عياش عن دلهم ثني أبى عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً خرج - فذكره. ودلهم وعبد الرحمن مجهولان وفيه إرسال واستغربه ابن حجر فى التهذيب(٥٧/٥) . وقال الهيثمي (٣٤٠/١٠) : مرسل .

(١) مجموع الفتاوى (١٢١/٦).

﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ أي في مرآى منا وكلاءتنا. راجع قول ابن كثير في تفسيره[1]، وليس هذا تأويلاً، وإنما هذا موضع اختصار ففسره بالمدلول.

أخيراً: لا يكون الكلام السابق مسوغاً للمعطلة والمحرفة في نفي الصفات وتأويلها بقصد الاختصار أو تقريب المعنى، وإنما يقال ذلك في حق من أثبت الصفة، ثم ذكرها في موطن آخر مختصراً لها ذاكراً لبعض مقتضياتها كما هو الحال في الحافظ ابن عبدالبر وباقي علماء السلف.

---

(١) تفسير ابن كثير(٧/٤١٤).

٣- دلالة النص تدور بين إثبات الصفة عند بعض العلماء، وعدمه عند بعضهم الآخر

الخلاف في مدى دلالة النص على الصفة، كأن يثبت نصٌ ويصح وليس صريحاً في إثبات الصفة ، ولكن دلالته ظنية، ثم يحصل الخلاف بين الطرفين في دلالته، هل هو صريح في دلالته على الصفة سواء كانت قطعية أم ظاهرة؟ أم لا يدل على الصفة لا دلالة قطعية ولا ظاهرة؟

مثال ذلك قول ابن منده في حديث النبي ﷺ : «إن الله ينزل في الثلث الأخير من الليل»[١] فقال: «إن الله إذا نزل في الثلث الأخير من الليل فإنه يخلو منه العرش»[٢]. فأقول:

أولاً: إن حديث النزول لم ينف خلو العرش منه ولم يثبته بحيث يقال أن ابن منده خالف الأحاديث الواردة في الصفات وردها. قال شيخ الإسلام: ليس في الحديث أيضاً أنه لا يخلو منه العرش أو يخلو منه العرش كما يدعيه المدعون لذلك، فليس في الحديث لا لفظ المثبتين لذلك، ولا لفظ النفاة له[٣]. فلا يقال في حقه

(١) روى البخاري (٢٩/٣) ومسلم (٣٦/٦) نحوه.

(٢) راجع مجموع الفتاوى (٣٨٠/٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٨٣/٥).

أنه أنكر صفة من الصفات وشابه الجهمية، وإن كان الأصل السكوت عما سكت عنه النبي ﷺ .

ثانياً: لكن ابن منده فهم ذلك ـ خطأ ـ من قول الفضيل بن عياض عندما قال: إذا قال الجهمي :أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء[١] . فظن ابن منده أن الفضيل قد أثبت بهذا الكلام خلو العرش حين قال:يفعل ما يشاء، مقابل قول الجهمي: يزول عن مكانه ،أي عن العرش، فسارع ابن منده إلى القول بخلو العرش منه ظاناً أنه مقتضى قول الفضيل.

ثالثاً: إن الإستواء على العرش صفة اختيارية كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فيستوي متى شاء.فنزوله إلى السماء الدنيا وخلو العرش منه لا يقتضي نفي صفة الاستواء، فإنه يستوي عليه متى شاء. فهو لم يخرج عن فهم السلف في إثبات الصفات الاختيارية، بل قصد بذلك إثبات الاختيارية في صفة الاستواء، لذا قال شيخ الإسلام إذا نزل هل يخلو منه العرش أو لا يخلو؟ هذه مسألة أخرى تكلم فيها أهل الإثبات[٢] . فبين شيخ الإسلام أن كلا القولين من قول السلف

---

(١) مجموع الفتاوي (٥/٣٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٣٧٥).

الصالح، وهي من المسائل المتنازع فيها، فمن أثبته فهو من أهل الإثبات، ومن أنكره فهو من أهل الإثبات.

رابعاً: مما جعل الحافظ ابن منده يجنح إلى خلو العرش منه حين النزول أنه لم يثبت لديه بسند صحيح عن أحد من السلف أن النزول لا يستلزم خلو العرش منه، بل ثبت عنده ما رواه عن الفضيل الذي فهم منه ما ذكر سابقاً. بل ظن الحافظ ابن منده أن من لوازم النزول خلو العرش منه، لذلك ألزم من نفى خلو العرش منه بنفي النزول، فلم يخالف منهج السلف، إذ أنه اثبت الصفة وأثبت ما ظن أنه لازم لها، فأخطأ في معرفة اللازم لها، فهو لم يحد بذلك عن منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم. فإنه مما لا صراحة في النص في نفيه أو إثباته، ولم يصح عند ابن منده أن السلف قالوا بعدم خلو العرش منه، بل اشتبه عليه قول الفضيل فظن أنه يقول بخلوه منه. بينما الآخر بخلاف ذلك، إذ ثبت عن حماد بن زيد أنه قال: هو في مكانه يقرب من خلقه كيف شاء. وقال ابن راهويه: يقدر أن ينزل من غير أن يخلو العرش منه. وعزاه شيخ الإسلام إلى الإمام أحمد من قوله حيث قال: وينزل الله إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش. وإلى عثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم(1).

---

(1) مجموع الفتاوى (٥/٣٧٥ - ٣٨١).

وأما الفضيل فلم يصرح ولم يشر إلى ذلك، وإنما عنى بقوله: «إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء» ما بينه شيخ الإسلام بقوله: «أراد الفضيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخالفة الجهمي الذي يقول إنه لا تقوم به الأفعال الاختيارية. فأمره أن يؤمن بالرب الذي يفعل ما يشاء من الأفعال القائمة بذاته التي يشاؤها»[1].

(١) مجموع الفتاوى (٣٧٧/٥).

مثال ثانٍ:

قول الله تعالى ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾[١]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية «ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات، فإنه قال ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ نكرة في الإثبات،لم يضفها إلى الله، ولم يقل (عن ساقه)، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف، ولكن كثيراً من هؤلاء يجعلون اللفظ على ما ليس مدلولا له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلا، وهذا خطأ»[٢].

قال ابن القيم: وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك صفة لله تعالى، لأنه سبحانه لم يضف الساق إليه، والذين أثبتوا ذلك لم يأخذوا ذلك من ظاهر القرآن، إنما أثبتوه بحديث أبي سعيد المتفق على صحته، وهو حديث الشفاعة الطويل، وفيه «فيكشف الرب عن ساقه» الحديث[٣].

---

(١) القلم: (٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٣٩٤).

(٣) مختصر الصواعق (١/٣٣ -٣٤).

مثال ثالث:

قول الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾

ومن الأمثلة الأخرى التي يسوغ فيها الخلاف ماذكره شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومنه قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾[1] أي قبلة الله ووجهة الله، هكذا قال جمهور السلف وإن عدها بعضهم في الصفات»[2]. وقال: وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات فقد غلط، كما فعل طائفة، فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ﴾ والمشرق والمغرب جهات، والوجه هو الجهة يقال: أي وجه تريده؟ أي: أي جهة. كما قال تعالى ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ﴾[3] وقرر ذلك عن بعض السلف واستدل عليه بعدة آيات فلتراجع: وإن كان قد قرر أنها من آيات الصفات فى بيان تلبيس الجهمية[4].

---

(١) (البقرة: ١١٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/٣٢٨-٣٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/١٩٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/٤٢٨-٤٣٤) (٦/١٥-١٨)، بيان تلبيس الجهمية (٦/٧١-٨١).

مثال رابع :

هل يوصف الله تعالى بأن له أذناً استنباطاً من قول الله ـ عز وجل ـ معيباً للمعبودات من الأصنام ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [١] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن مجموع الصفات السابقة: للناس في هذه الآية قولان:

أحدهما: أنه وصفهم بهذه النقائص ليبين أن العابد (أي الكفار)[٢] أكمل من المعبود (أي الأصنام)[٢] .

الثاني: أنه ذكر ذلك لأن المعبود (أي الإله الذي يستحق أن يعبد)[٢] يجب أن يكون موصوفاً بنقيض هذه الصفات.

فإن قيل بالقول الأول: فلا يكون فيه تعرض لصفات الإله. وإن قيل بالثاني: وجب أن يتصف الرب تعالى بما نفاه عن الأصنام، وحينئذ: فإن كانت هذه الأمور أجساماً (أي الأيدي والأرجل والأعين والآذان)[٢] كانت هذه الدلالة معارضة لما ذكر في تلك

(١) الأعراف (١٩٥).

(٢) ما بين القوسين ليس من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وإنما للتوضيح.

الآية، وإن لم تكن أجساماً بطل نفيهم لها عن الله تعالى، ووجب أن يوصف الله عز وجل بما جاء به الكتاب والسنة من الأيدي وغيرها، ولا يجب أن تكون أجساماً، ولا يكون ذلك تجسيماً[١].

أي قد يعتبر بعض العلماء هذه الآية من آيات الصفات الثبوتية، بينما بعضهم الآخر لا يعتبرها من آيات الصفات، فلا يعيب أحدهما على الآخر.

أما ابن القيم فقد رجح أنها ليست من آيات الصفات، وإنما هي لنقض ألوهية هذه المعبودات إذ أنها عاجزة عن الانتفاع من صفاتها الذاتية من رجل ويد وعين وأذن.

فقال في الإعلام: فبين سبحانه أن هذه الأصنام أشباح وصور خالية عن صفات الإلهية، وأن المعنى المعتبر معدوم فيها، وأنها لو دعيت لم تجب، فهي صورة خالية عن أوصاف ومعانٍ تقتضي عبادتها. وزاد هذا تقريراً بقوله: ألهم أرجل يمشون بها؟ أم لهم أيدٍ يبطشون بها ؟ أم لهم أعين يبصرون بها؟ أم لهم آذان يسمعون بها؟ أي أن جميع ما لهذه الأصنام من الأعضاء التي نحتتها أيديكم إنما هي صور عاطلة عن حقائقها وصفاتها. لأن

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢٣/٥).

المعنى المراد المختص بالرِّجل هو مشيها وهو معدوم في هذه الرِّجل، والمعنى المختص باليد هو بطشها وهو معدوم في هذه اليد، والمراد بالعين إبصارها وهو معدوم في هذه العين، ومن الأذن سمعها وهو معدوم فيها. والصور في ذلك كلها ثابتة موجودة، وكلها فارغة خالية عن الأوصاف والمعاني، فاستوى وجودها وعدمها[1].

ومما يدل على صحة كلام ابن القيم. أن هذه الآيات وردت بعد ذكر عجز الآلهة المذكورة بآيات سبقتها وقد ذكرت آية مشابهة لها قبلها من عدم انتفاع الكفار من صفاتهم الذاتية ، من قلب وعين وأذن ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾[2].

(١) إعلام الموقعين (١/١٥٠).

(٢) الأعراف (١٧٩).

مثال خامس:

حديث (إن الله خلق آدم على صورته)

قال الإمام الذهبي عن إمام الأئمة ابن خزيمة: وكتاب ابن خزيمة في التوحيد مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة[١].

فظن بعضهم أن ابن خزيمة لا يثبت الصورة لله تعالى، وليس الأمر كذلك إذ بعد الباب الرابع الذي عنونه ابن خزيمة في كتابه بقوله «في إثبات الوجه لله جل ثناؤه» أعقبه بالباب الخامس بقوله «باب ذكر صورة ربنا جل وعلا وصفة سبحات وجهه عز وجل» فأثبت الصورة لله تعالى. وروى في كتابه هذا الحديث الذي فيه «فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون»[٢]. فابن خزيمة يثبت الصورة لله تعالى.

ولكن ما هو مقصود الذهبي بقوله «وقد تأول حديث الصورة»؟

الحديث الذي يعنيه الذهبي هو قول النبي ﷺ عن الغلام الذي

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٧٤/١٤).

(٢) هذا طرف من حديث الشفاعة الطويل رواه البخاري (٤٤٥/١١) (٤٢٠/١٣) ومسلم (٣/ ١٩) من حديث أبي هريرة. انظر كتاب التوحيد لابن خزيمة ح (٢٤٩).

ضربه سيده على وجهه فقال ﷺ: «إن الله خلق آدم على صورته»[1]. على صورة من؟ الضمير يعود على من في قوله «صورته»؟ هل يعود على لفظ الجلالة الله؟ أم يعود على آدم؟ أم يعود على الغلام المضروب؟ فهذا النص لم يصرح بالمقصود.

فابن خزيمة رجح أن الضمير يعود على الغلام المضروب، إذ قال بعد أن أورد هذه الأحاديث: «توهم بعض من لم يتحر العلم أن قوله: «على صورته» يريد صورة الرحمن، عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر، بل معنى قوله: (خلق آدم على صورته) الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم. أراد ﷺ أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب الذي أمر الضارب باجتناب وجهه بالضرب، والذي قبح وجهه، فزجر ﷺ أن يقول: ووجه من أشبه وجهك، لأن وجه آدم شبيه وجه بنيه. فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، كان مقبحاً وجه آدم صلوات الله وسلامه عليه»[2].

ثم أورد حديث ابن عمر من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «لا تقبحوا

(١) رواه البخاري (٣/١١) ومسلم (١٦/١٦٥-١٦٦) من حديث أبي هريرة.
(٢) التوحيد (١/٨٤).

الوجه، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن»[1]. ورواه أيضاً من طريق سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء مرسلاً، وقال: «في هذا الخبر علل ثلاث، أولاهن: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده، فأرسل الثوري ولم يقل عن ابن عمر. والثانية: أن الأعمش مدلس، لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت، والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلس، لم يعلم أنه سمعه من عطاء»[2]. وانظر تمام كلامه فيه.

ولكن الذي أشكل في ذلك قوله «ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ، تأولها بعض من لم يتحر العلم على غير تأويلها، ففتن عالماً من أهل الجهل والغباوة، حملهم الجهل بمعنى الخبر على القول بالتشبيه، جل وعلا عن أن يكون وجه خلق من خلقه مثل وجهه الذي وصفه الله بالجلال والإكرام، ونفى الهلاك عنه»[3] ثم روى الحديث «إن الله خلق آدم على صورته» ورواه من عدة طرق. ثم قال «توهم بعض من لم يتحر العلم أن قوله «على صورته» يريد صورة الرحمن، عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر».

---

(١) الحديث بهذا اللفظ ضعيف كما سيتبين من كلام ابن خزيمة، وللمزيد يراجع الحديث في السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني (٣/٣١٥-٣١٦).انظر التوحيد لابن خزيمة (١/٨٥).

(٢) التوحيد (١/٨٤).

(٣) التوحيد (١/٨١).

بينما روى الطبراني عن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: قال رجل لأبي: إن رجلاً قال «خلق الله آدم على صورته» أي صورة الرجل. فقال الإمام أحمد: كذب، هو قول الجهمية. فهل ينطبق قول الإمام أحمد على ابن خزيمة؟!

الجواب: كلا. وذلك من وجوه :

١- الإمام ابن خزيمة يثبت جميع الصفات لله تعالى كما أثبتها الإمام أحمد والسلف الصالح بينما الجهمية لا تثبتها.

٢- ابن خزيمة يثبت الصورة لله تعالى كما سبق بيانه كما أثبتها السلف والإمام أحمد، أما الجهمية فتقصد من وراء ذلك التأويل : نفي الصورة عن الله تعالى، سواءً من هذا الحديث أو من غيره. لذلك قال الإمام أحمد: هو قول الجهمية. أي نفي الصورة كما نفوا باقي الصفات.

٣- ابن خزيمة روى حديث الصورة الآخر ولم يتأوله وهو حديث «فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون» فاهتدى بهدي سلفه الإمام أحمد وغيره، حيث لم يتأوله.

٤ - ابن خزيمة ينفي تمثيل الله بخلقه كالإمام أحمد وباقي السلف - رضوان الله عليهم.

فوافق الإمام ابن خزيمة السلف والإمام أحمد في كل ما سبق، ولم يخالفهم في إنكار أي صفة. ولكن الخلاف حصل في دلالة الحديث المذكور: هل المقصود من قوله «على صورته» يعود على المضروب؟ أم على الله تعالى مع إثبات الصورة لله تعالى؟! فابن خزيمة استند إلى عدة قرائن جعلته ينصر رأيه، والتي تتلخص فيما يلي:

أ - الحديث لم يصرح بعود الضمير إلى الله تعالى.

ب - والاحتمال الظاهر والقريب أن الضمير يعود إلى الله تعالى.

ج - الاحتمال البعيد يعود على الرجل المضروب.

د - القول بالظاهر لم يفهم منه ابن خزيمة إلا تمثيل الله تعالى بخلقه، فهي قرينة صارفة عن المعنى القريب الظاهر إلى المعنى البعيد. لذا قال: «حملهم الجهل بمعنى الخبر على القول بالتشبيه». وقال: «جل وعلا أن يكون وجه خلق من خلقه مثل وجهه الذي وصفه بالجلال والإكرام».

هـ - لذلك قال: « القول بالظاهر يفتن عالَماً - أي مجموعة كبيرة - من أهل الجهل والغباوة ويحملهم على القول بالتشبيه»،

مما أدى به إلى القول بأن الضمير يعود على المضروب.

بينما بَيَّن علماء السلف أن عود الضمير إلى الله تعالى لا يقتضي التمثيل ولا يدانيه، وإنما المقصود أن الله عز وجل كرم بني آدم ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ فخلقه في أحسن صورة، فكما أن لله تعالى وجهاً وعينين ويسمع ويبصر ويتكلم، فكذلك لابن آدم وجه وعينان، ومع ذلك﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [1] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [2] ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3].

قال الإمام ابن القيم: حديث الصورة وقوله: «خلق آدم على صورة الرحمن» لم يرد به تشبيه الرب وتمثيله بالمخلوق، وإنما أراد به تحقيق الوجه وإثبات السمع والبصر والكلام صفة ومحلاً[4]. قال تقي الدين الهلالي: إن لله وجهاً وعينين. وقال: وكذلك له صورة وعلم وسمع وبصر وغير ذلك من الصفات التي لا تشبه صفات المخلوقين[5].

(١) الشورى: (١١).

(٢) الإخلاص: (٤).

(٣) الروم:(٢٧).

(٤) مختصر الصواعق (٣٤٤/٢).

(٥) التعليق على كتاب النزول والصفات للدارقطنى د: الفقيهى (ص٦٣).

لذا فابن خزيمة إمام من أئمة السلف، يثبت جميع الصفات والصورة لله تعالى من غير تمثيل، ولكنه في أحد نصوص الصورة فهمه على غير وجهه، مع إثباته الصورة لله تعالى من النصوص الأخرى. فلا يعنف، ولا يقال في حقه أنه أوّل الصورة ووقع في التأويل، حاشاه من ذلك.

٤ - الخلاف بسبب التعارض الظاهري للنصوص

قد تأتي بعض النصوص فتثبت أمراً ما وتأتي نصوص أخرى فتنفي هذا الأمر، فيظهر منها التعارض بينما الأمر ليس كذلك.

تكليم الله تعالى للكفار

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مسألة محاسبة الكفار، هل يحاسبون أم لا؟ هي مسألة لا يكفَّر فيها بالإتفاق، والصحيح أيضا أن لا يضيَّق فيها على أي من قال بها ولا يهجر». ثم قال: «وقد يراد بالحساب أن الله هل هو الذي يكلمهم أم لا؟ فالقرآن والحديث يدلان على أن الله يكلمهم تكليم توبيخ وتقريع وتبكيت، لا تكليم تقريب وتكريم ورحمة، وإن كان من العلماء من أنكر تكليمهم جملة»[١] أي لدلالة نصوص أخرى على ذلك كقوله تعالى ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾[٢] وكقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣] وكقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤٨٧/٦).

(٢) المؤمنون (١٠٨).

(٣) البقرة (١٧٤).

(٤) آل عمران (٧٧).

تعارضت النصوص في ذلك، فقال شيخ الإسلام: وليست هذه المسألة فيما علمت مما يوجب المهاجرة والمقاطعة، فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سنة واتباع، وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا[١]. وذلك لتعارض النصوص ظاهراً في ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيمن خالفه الصواب في مثل هذه المسائل التي تنوزع فيها في التصحيح والتضعيف: وما أصاب فيه من السنة لا يجوز تكفير كل من خالف فيه، فليس كل مخطئ كافراً، لا سيما في المسائل الدقيقة التي كثر فيها نزاع الأمة[٢].

مما سبق يتبين أنه لا ينبغي ولا يصح الاحتجاج بخلاف السلف في مثل هذه المسائل على:

١ - التقليل من شأن الخلاف في العقيدة السلفية.

٢ - أو جواز مخالفة منهج أهل السنة والجماعة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥٠٢/٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٣٤/١٦).

٥- براءته مما نسب إليه

من ذلك ما سبق ذكره مما نسب إلى الإمام ابن خزيمة من نفي الصورة عن الله تعالى. وتبين بأن الإمام ابن خزيمة أثبت الصورة لله تعالى في حديث الشفاعة.

ولكن نزاعه كان في معنى حديث «إن الله خلق آدم على صورته». فهو بريء من نفي الصورة عن الله تعالى.

القسم الثاني

ما نسب إلى بعض الأئمة من بعض البدع العقدية ولم يصح ذلك عنهم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الواجب على من شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلد بها، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها، وإلا توقف في قبولها. فما أكثر ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعه، مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تفضي إلى ذلك لما التزمها، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب[١].

---

(١) الفتاوى الكبرى (١٨٠/٣).

١ - قتادة بن دعامة السدوسي التابعي المفسر، وما نسب إليه من القول بالقدر

فالرد على ذلك من وجهين:

الوجه الأول: قال أبو داود السجستاني صاحب السنن :لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر. [١]

الوجه الثاني: نقل شيخ الإسلام ابن تيمية قول قتادة الذي اتهم بسببه بالقدر، فأثبت صحة ما ذهب إليه قتادة، وأنه موافق لمذهب أهل السنة والجماعة إذ قال: «وقال عبد بن حميد حدثنا يونس عن شيبان عن قتادة: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾[٢] قال: «لا والله ! ما أكره الله عبداً على معصية قط، ولا على ضلالة، ولا رضيها له ولا أمره، ولكن رضي لكم الطاعة فأمركم بها، ونهاكم عن معصيته» قلت: قتادة ذكر هذا عند هذه الآية ليبين أن الله قدر ما قدره من السعادة والشقاوة، كما قال الحسن وقتادة وغيرهما من أئمة المسلمين، فإنهم لم يكونوا متنازعين فيما سبق من سَبْق تقدير الله، وإنما كان نزاع بعضهم في الإرادة وخلق الأفعال.

وإنما نازع في التقدير السابق والكتاب أولئك الذين تبرأ منهم

---

(١) مقدمة فتح الباري لابن حجر (٤٣٦).

(٢) الأعلى (٣).

الصحابة كابن عمر وابن عباس وغيرهما.

وذكر قتادة أن الله لم يكره أحداً على معصية، وهذا صحيح، فإن أهل السنة المثبتين للقدر متفقون على أن الله لا يكره أحدا على معصية كما يكره الوالي والقاضي وغيرهما للمخلوق على خلاف مراده، يكرهونه بالعقوبة والوعيد، بل هو سبحانه يخلق إرادة العبد للعمل وقدرته وعمله، وهو خالق كل شيء.

وهذا الذي قاله قتادة قد يظن فيه أنه من قول القدرية، وأنه لسبب مثل هذا اتهم قتادة بالقدر، حتى قيل إن مالكاً كره لمعمر أن يروي عنه التفسير لكونه اتهم بالقدر.

وهذا القول حق، ولم يعرف أحد من السلف قال: إن الله أكره أحداً على معصية[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/١٤٠).

٢ - عكرمة مولى ابن عباس : حيث نسب إلى الصفرية

الصفرية فرقة من فرق الخوارج، وهي ثلاث فرق:

أ - فرقة تزعم أن صاحب كل ذنب مشرك.

ب - فرقة تزعم أن اسم الكفر واقع على كل صاحب ذنب ليس فيه حد، والمحدود في ذنبه خارج عن الإيمان، وغير داخل في الكفر.

جـ - فرقة تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حده الوالي على ذنبه.

وكلهم يقولون بإمامة عمران بن حطان . . . الذي يبغض علياً جداً[(١)] .

أما مصادر الطعن في عكرمة فهي كالتالي:

(أ) رواية عكرمة بعض الأحاديث التي يحتج بها الخوارج

روى عكرمة بعض الأحاديث التي يحتج بها الخوارج، منها:

١ - ما رواه عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً «لا يزني العبد حين

---

(١) الفَرق بين الفِرق (٩٠).

يزني وهو ومؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولايشرب حين يشرب وهو مؤمن، ولايقتل وهو مؤمن». قال عكرمة : قلت لابن عباس: كيف ينزع منه الإيمان؟ قال: هكذا، وشبك بين أصابعه ثم أخرجها ، فإن تاب عاد إليه هكذا. وشبك بين أصابعه[1]. وروي عن عكرمة عن أبي هريرة، وعن عكرمة عن ابن عمر.

وقد قال الخوارج كما نقل عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال هؤلاء: ما الناس إلا مؤمن أو كافر، والمؤمن من فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات، فمن لم يكن كذلك فهو كافر مخلد في النار»[2].

قال المازري عن الخوارج: إن الطوائف المذكورين تعلقوا بهذا الحديث وشبهه[3].

أما مفهوم أهل السنة والجماعة فهو كما نقل عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: الإسلام أوسع من الإيمان فكل مؤمن مسلم وليس كل

(١) رواه البخاري (٦٨٠٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٤٨٢/٧).
(٣) فتح الباري (٦٢/١٢).

مسلم مؤمنا[1]. ثم نقل مفهوم هذا الحديث أنه يخرج من الإيمان إلى الإسلام. «وقالوا: إذا زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرجه من الإسلام إلى الكفر».

٢ - ومنها ما رواه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الخوارج: واحتجوا بقوله «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[2] قالوا: والذين ضرب بعضهم رقاب بعض رجعوا بعده كفاراً، فهذا وأمثاله من حجج الخوارج.»

ثم شرع في الرد عليهم. ومن ضمن تلك الردود قال: «إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[3] ولو كانوا كفاراً مرتدين لم يجز أن يقتصر على قطع أيديهم ولا نفيهم، بل يجب قتلهم، فإن المرتد يجب

---

(١) مجموع الفتاوى (٤٧٦/٧).

(٢) رواه البخاري (٢١٧/١) ومسلم (٥٥/٢) من حديث جرير. ونحوه للبخاري (٢٦/١٣) ومسلم (٥٦/٢) من ح حديث ابن عمر وابن عباس.

(٣) المائدة (٣٣).

قتله»[1].

قال ابن القيم: «فهذا كفر عمل»[2]. فذكر حديث إتيان المرأة في دبرها وقد سماه النبي ﷺ كفراً [3].

---

(١) المنهاج (٥٠٥/٤).

(٢) الصلاة (ص٥٥).

(٣) الصحيح أنه موقوف كما قال ابن كثير. أما الحديث فقد رواه أحمد (٤٠٨/٢، ٤٧٦) وأبو داود (٣٩٠٤) والنسائي (الأطراف ١٢٤/١٠) والترمذي(١٣٥) وابن ماجه(٦٣٩) وغيرهم عن حماد بن سلمة أخبرنا حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد عليه الصلاة والسلام. وفي رواية أخرى: فقد برئ مما أنزل على محمد ﷺ.

وهذا سند رجاله ثقات ما عدا حكيم الأثرم قال فيه الذهبي: صدوق، ووثقه ابن المديني والنسائي وأبو داود.

وقال الترمذي : لا نعرفه إلا من حديث الأثرم. وضعف محمد (أي البخاري) هذا الحديث من قبل اسناده. قال ابن القطان في بيان الوهم (١٠٧٢/٣٢٦/٣) : كذا قال ولم يبين علته. أ. هـ.

وقد صححه الضياء وأحمد شاكر والشيخ الألباني في (الزفاف ٣٣) والإرواء (٦٨/٧).

قلت : قد بين الإمام البخاري علته فقال في ترجمة الأثرم : هذا حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة في البصريين. التاريخ الكبير (١٦/٣-١٧)

وقول البخاري هذا هو عمدة من ضعفه كالترمذي والعقيلي (٣١٨/٢) وابن عدي (٦٣٧٢) والذهبي وهو النكارة والانقطاع. وقال البزار :هذا حديث منكر لا يحتج به، وما انفرد به فليس بشيء.(من تلخيص الحبير ١٨٠/٣).وقال المناوي (٢٤/٦) :ضعفه البغوي والمناوي والذهبي في الكبائر، وقال ابن سيد الناس: فيه أربع علل: التفرد من غير الثقة وهو موجب للضعف، وضعف رواته، والانقطاع، ونكارة متنه أ. هـ.

أما التفرد، وإن احتمل تفرده أبو داود والنسائي وابن الجارود (١٠٧)، إلا أن البخاري والترمذي والعقيلي وابن عدي والذهبي لم يحتملوا تفرده وقال ابن عدى: يعرف الأثرم بهذا=

وذكر الحافظ ابن حجر عدة أقوال في مفهوم هذا الحديث،

= الحديث، وليس له غيره إلا اليسير. أ.هـ

أما ضعف رواته، فليس فيهم ضعيف، فحكيم الأثرم وثقة ابن المديني وأبو داود والنسائي.

أما الانقطاع: فلم يثبت أن أبا تميمة سمع من أبي هريرة رضي الله عنه.

وله طريق آخر عن أبي هريرة ولكنه منكر، قال الحافظ في التلخيص (١٨٠/٣): أخرجها النسائي من طريق بكر بن خنيس عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة... وبكر وليث ضعيفان، وقد رواه الثوري عن ليث بهذا السند موقوفاً ... وكذا أخرجه أحمد عن إسماعيل عن ليث، والهيثم بن خلف في ذم اللواط من طريق محمد بن فضيل عن ليث. أ. هـ. فالصحيح أنه عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة موقوفاً.وتابعه علي بن بذيمة وهو ثقة إذ رواه النسائي موقوفاً من طريق علي بن بذيمة عن مجاهد عن أبي هريرة. واحتج البخاري ومسلم برواية مجاهد عن أبي هريرة. أما علي بن بذيمة فقد وثقه ابن معين والنسائى وابن سعد وقال أحمد : ثقة وفيه شيء.قال ابن كثير: والموقوف أصح. (التفسير: ٣٨٧/١).

وله طريق ثالث ولكن فيه اضطراب في السند والمتن، رواه الطحاوي (٤٤/٣) ثنا ابن أبي داود ثنا عبدالله بن يوسف أخبرنا إسماعيل بن عياش عن سهيل عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة مرفوعا.

قال الحافظ (١٨٠/٣): وقال البزار: الحارث بن مخلد ليس مشهور، وقال ابن القطان: لا يعرف حاله. وقد اختلف فيه على سهيل فرواه إسماعيل بن عياش عنه عن محمد بن المنكدر عن جابر أخرجه الدارقطني وابن شاهين، ورواه عمر مولى غفرة عن سهيل عن أبيه عن جابر، أخرجه ابن عدي واسناده ضعيف أ. هـ

قلت: وفي رواية الطحاوي ابن عياش عن سهيل عن الحارث عن أبي هريرة، فهذا اضطراب في السند.

وفي لفظ: (لا ينظر الله يوم القيامة إلى رجل أتى امرأته في دبرها) في لفظ آخر (ملعون من أتي امرآة في دبرها) ولفظ ثالث (فقد كفر بما أنزل الله على محمد). والأمر كما قال ابن كثير: الموقوف أصح أ.هـ إذ خالفت رواية حكيم الأثرم المنقطعة رواية علي بن بذيمة الذي رواه عن مجاهد عن أبي هريرة موقوفاً. وورد من قول ابن عباس رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه.

منها: تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضا[١]. وقال: إن الفعل المذكور يفضي إلى الكفر[٢].

وكذلك لا يقوم بقتل المسلم مستحلاً إلا الكافر الخالد في نار جهنم لمدلول الآية.

ولعكرمة روايات غير المذكورة احتج بها الخوارج لصحة مذهبهم. وأحياناً ينسب بعض علماء السلف الرجل إلى مذهبٍ ما بسبب الأحاديث التي رواها والتي تؤيد ذلك المذهب.

(ب) أما ما ينسب إليه من انتحال مذهب الصفرية من الخوارج

فلم يثبت بسند صحيح عمن عاصره ولقيه أنه رأى منه أو سمع ما يدل على ذلك المذهب، وإنما يروى من طريق ابن لهيعة وهو ضعيف في نفسه، أو ممن لم يعاصره، فبينَهُ وبينَهَ مفاوز، لذلك يقولون في حقه: (يقال).

لذا ذب عنه الأئمة ودافعوا كالإمام أبي حاتم الرازي وابن حبان وابن جرير الطبري، والعجلي، ومحمد بن نصر المروزي وابن منده وابن عبدالبر، وهؤلاء أئمة في المنهج السلفي، ونقل ذلك عنهم

(١) الفتح (١٢/١٩٤)
(٢) الفتح (١٣/٢٧)

الحافظ ابن حجر إذ قال :قال أبو حاتم الرازي :لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم.

قال العجلي: لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه.

لذا قال الحافظ ابن حجر: لا تثبت عنه بدعة[١].

(ج) وأما ما ينسب إليه من الإمامة في مذهب الصفرية

فحسبك به احتجاج البخاري به في صحيحه، وقد أجمع العلماء على الاحتجاج برواية الداعي إلى البدعة، فكيف بإمامها، كما نقل ذلك ابن حبان وغيره عن السلف في رواية المبتدع.

ملاحظة : ما يروى عن بعض الأئمة كالإمام مالك وغيره من هجره لبعض المذكورين؛ ذلك لما نمى إليه عنهم. وهذا يبين تشدد الأئمة في الرواية عن المبتدع وهجره فيما نمى إليه، فكيف بمن تم التيقن عنه ؟!

(١) في مقدمة الفتح (٤٢٨)

٣ - محمد بن اسحاق وما نسب إليه من القول بالقدر

قال الخطيب البغدادي: وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن اسحاق غير واحد من العلماء لأشياء، منها: تشيعه، ونسب إلى القدر[(١)].

فأما نسبته إلى القول بالقدر، فلم يأت أحد بنص ابن اسحاق الذي يدل أنه يقول بالقدر، بل كما قال محمد بن عبدالله بن نمير: كان محمد بن اسحاق يرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه[(٢)].

لذا قال ابن عيينة: جالست ابن اسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً[(٣)].

وقال علي بن المديني: الذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يتبين. وقال: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم... ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولا تسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة[(٤)].

---

(١) تاريخ بغداد (٢٢٤/١)

(٢) التهذيب (٤٢/٩)

(٣) التهذيب (٤٠/٩)

(٤) التهذيب (٤١/٩)

ومن ذلك قول الخطيب: فيه تشيع.

ولم ينسبه إلى التشيع سوى الخطيب البغدادي، ولم يذكر قول عالم قال بذلك عنه، ولم يأت بما يدل عليه، فلم تصح هذه النسبة إليه.

٤ - عبدالرزاق الصنعاني ونسبته إلى التشيع

لقد نفى عبدالرزاق عن نفسه هذه التهمة وقال: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل علياً على أبي بكر وعمر. رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان، من لم يحبهم فما هو بمؤمن. وقال: أوثق أعمالي حبي إياهم[١].

وسئل: أتزعم أن علياً كان على الهدى في حروبه؟ قال: لاها الله، إذا يزعم علي أنها فتنة، وأتقلدها له![٢]

وعندما سئل الإمام أحمد: هل كان عبدالرزاق يتشيع ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا[٣].

أما من نسبه إلى التشيع فاحتج بما يلى :

١- قال أبو زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة: «كنت جالساً في مسجد الجامع بالرصافة، مما يلي سويقة نصر، عند بيت الزيت، وكان أبو خيثمة يصلي صلواته هناك، وكان يركع بين الظهر والعصر، وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلى الظهر وطرح نفسه

---

(١) التهذيب (٣١٣/٦)

(٢) التهذيب (٣١٤/٦)

(٣) التهذيب (٣١٣/٦)

بإزائه، فجاءه رسول أحمد بن حنبل، فأوجز في صلاته وجلس. فقال له: أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيد الله بن موسى العبسي، وأنا وأنت سمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان! وقد تركت الحديث عنه. فرفع يحيى بن معين رأسه وقال للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلام، وقل له: يحيى بن معين يقرأ عليك السلام ويقول لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان، فاترك الحديث عنه، فإن عثمان أفضل من معاوية».

رواه الخطيب فقال: أخبرنا التنوخي ثنا أبو الفرج محمد بن جعفر من ولد صالح صاحب المصلى- حدثنا أبو زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة قال: كنت جالساً... فذكره[1].

هذه الرواية لا تصح ولا يحتج بها. فيها محمد بن جعفر أبو الفرج الصالحي، ضعفه الخطيب فقال: حدثنا النعيمي والقاضي التنوخي أحاديث تدل على سوء ضبطه وضعف حاله. وضعفه حمزة بن يوسف السهمي فقال: ضعيف، لا يحتج بحديثه، ما رأيت له أصلاً جيداً، ولا رأيت أحداً يثني عليه خيراً. وسمعت جماعة يحكون أنه غصب كتب أبي مسلم بن

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب (٤٢٧/١٤)

مهران البغدادي، وحدث بها، ولم يكن له فيها سماع[1].

وقال الذهبي: تكلم فيه[2].

وقال عنه: ضُعِّف جداً[3].

أما أبو زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة فقد ذكره الخطيب في تاريخه ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[4].

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب (١٥٦/١٤)

(٢) الميزان (٥٠٠/٣)

(٣) المغني (٥٦٣/٢)

(٤) تاريخ بغداد للخطيب (٤٢٧/١٤).

٢- قال أحمد بن أبي خيثمة: سمعت ابن معين، وقيل له: إن أحمد يقول: إن عبيد الله بن موسى يُرَد حديثه للتشيع. فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى في ذلك من عبيد الله مئة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعتُ من عبيد الله[١]

وفي رواية «قال ابن معين: ولكن خاف أحمد بن حنبل أن تذهب رحلته إلى عبد الرزاق. أو كما قال»[٢].

الجواب:

أولاً: الإمام أحمد أجل من أن يكتم شيئاً أو يخادع فيه أو يغش في دين الله تعالى من أجل رحلته. فالعلماء يرحلون من أجل طلب حديث واحد لمدة شهر أو شهرين ثم يتبين لهم ضعف الحديث، فيبينونه للناس.

ثانياً: قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي قلت له: عبد الرزاق كان يتشيّع ويفرط في التشيع، فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار[٣].

(١) الميزان (٦١١/٢-٦١٢) (٥٠٤٤). تاريخ ابن أبي خيثمة ح (١٢٢٦)، ج (٣٣٣/١).
(٢) سير أعلام النبلاء (٥٧٣/٩).
(٣) العلل للإمام أحمد (١٥٤٥).

ثالثاً: أطبق العلماء أن عبيد الله أسوأ مذهباً. بل وبلغ به من الغلو في تشيعه إلى أن حكموا عليه بالرفض.

رابعاً: روى العقيلي عن محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبي يقول: أردت الخروج إلى الكوفة، فأتيت أحمد بن حنبل أودعه فقال: يا أبا محمد! لي إليك حاجة، لا تأت عبيد الله بن موسى، فإنه بلغني عنه غلواً. قال أبي: فلم آته(١).

قال أبو داود عن عبيد الله: كان محترقاً شيعياً، جاز حديثه! (٢)

وقال ابن معين: سمعت عبيد الله بن موسى يقول: ما كان أحد يشك في أن علياً أفضل من أبي بكر وعمر(٣).

قال ابن سعد: كان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة فضعف بذلك عند كثير من الناس(٤).

وقال إبراهيم الجوزجاني: عبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهباً -أي من أبي نعيم، وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام

---

(١) هامش التهذيب للمزي (١٦٨/١٩).

(٢) سؤالات الآجري (١٦). تهذيب الكمال (١٦٩/٩).

(٣) هامش تهذيب الكمال (١٦٨/٩) سؤالات ابن محرز (١٨).

(٤) الطبقات (٤٠٠/٦) هامش تهذيب الكمال (١٦٩/١٩).

من يتبحر في العلم[١].

قال ابن حبان: كان يتشيع[٢].

قال يعقوب بن سفيان: شيعي، وإن قال قائل: رافضي لم أنكر عليه وهو منكر الحديث[٣].

قال بشار عواد: وقد أخرج له الشيعة في كتبهم المعتمدة، وعدّوه من أصحاب الصادق. وله روايات في كتبهم منها تهذيبهم، والاستبصار، وكامل الزيارات، وتفسير القمي وغيرها.

قال ابن منده: كان أحمد بن حنبل يدل الناس على عبيد الله. تفسير هذا ماروواه العقيلي عن محمد بن إسماعيل قال: سمعت أبي يقول: أردت الخروج إلى الكوفة، فأتيت أحمد بن حنبل أودعه فقال: يا أبا محمد! لي إليك حاجة، لا تأت عبيد الله بن موسى، فإنه بلغني عنه غلواً. قال أبي: فلم آته[٤].

قال أحمد بن حنبل: مَن عبيد الله بن موسى؟ كل بلية تأتي عن

---

(١) أحوال الرجال (١٠٧) تهذيب الكمال (١٦٩/١٩).

(٢) تهذيب التهذيب (١٥٢/٧).

(٣) التهذيب لابن حجر (٥٣/٧).

(٤) هامش التهذيب للمزي (١٦٨/١٩).

عبيد الله بن موسى[١].

وكان معروفاً بالرفض، ولم يدع أحداً اسمه معاوية يدخل داره. فقيل: دخل عليه معاوية بن صالح الأشعري، فقال: ما اسمك؟ قال: معاوية.

قال: والله لا حدثتك، ولا حدثت قوماً أنت فيهم[٢].

قال أبو مسلم البغدادي الحافظ: تركه أحمد لتشيعه[٣].

قال الساجي: كان يفرط في التشيع[٤].

لكن روى الذهبي من طريق عبيد الله بن موسى ثنا مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: قال علي ﵁: «خيرنا بعد نبينا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما».

قال الذهبي: ورواية عبيد الله مثل هذا دال على تقديمه للشيخين. ولكنه كان ينال من خصوم علي ﵁[٥].

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (٤٧٣).
(٢) السير (٩/٥٥٦- ٥٥٧).
(٣) التهذيب (٧/٥٣).
(٤) التهذيب (٧/٥٣).
(٥) السير (٩/٥٥٦).

خامساً: لم يذكر ابن معين ما الذي سمعه من عبد الرزاق في التشيع، فالسلف يطلقون على من يقدم عليًّا رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه. وسيأتي بيانه بإذن الله تعالى.

٣- **قال العقيلي**: حدثني أحمد بن زُكير الحضرمي، حدثنا محمد بن إسحاق بن يزيد البصري سمعت مخلداً الشعيري يقول: كنت عند عبد الرزاق، فذكر رجل معاوية، فقال: لا تقذر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان[١].

هذه الرواية مكذوبة لا تصح، فيها محمد بن إسحاق بن يزيد. فقد كذبه أبوعون، وترك حديثه ابن أبي حاتم، وترجم له الخطيب فقال: أبو عبد الله، يعرف بالصيني. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بمكة، وسألت عنه أبا عون بن عمرو بن عون فتكلم فيه وقال:هو كذاب، فتركت حديثه[٢].

وفيها أحمد بن زكير الحضرمي: ربما هو أحمد بن زكير بن يحيى الأزدي الحمراوي نسبة إلى حمراء مصر. فهل تصحف إلى الحضرمي أو بالعكس؟ أو كان حضرمياً ثم صار حمراوياً أو بالعكس؟ لا سيما وهو أزدي!

روى عنه الطبراني وأبو طالب الحافظ وحمزة الكناني، ولكن لم يوثقه أحد. وإن لم يكن هو فلم أر من ترجم له[٣].

(١) ضعفاء العقيلي (١٠٨٢)، والميزان (٦١٠/٢) (٥٠٤) والسير للذهبي (٥٧٠/٩)
(٢) تاريخ بغداد للخطيب (٢٣٩/١) وذكره الذهبي في الميزان وابن حجر في اللسان (٦٧/٥).
(٣) انظر ارشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبرانى(١١٦)

٤- وقال أبو داود: كان عبد الرزاق يعرض بمعاوية[١].

الجواب:

أبو داود لم يلتق بعبد الرزاق، ولم يذكر ما هو مستنده، فهي مرسلة في حق عبد الرزاق، فلا تصح عنه نسبة تعريضه بمعاوية رضي الله عنه.

فربما نما إلى أبي داود ذلك كما نما إلى العقيلي الذي ذكر ذلك بسنده وتبين بأن في سنده كذاب.

٥- ورماه ابن حبان بالتشيع أيضاً[٢].

٦- **وقال العجلي**: كان يتشيع[٣]. ، وكذا قال البزار[٤].

الجواب فيهما كالجواب على قول أبي داود.

---

(١) التهذيب (٢/٤٤٦) (٤٦٥٨)

(٢) الثقات (٨/٤١٢)

(٣) الثقات (٨٤٧)

(٤) التهذيب (٤٦٥٨).

٧- قال العقيلي:

سمعت علي بن عبد الله بن المبارك الصنعاني يقول: كان زيد بن المبارك لزم عبد الرزاق فأكثر عنه، ثم خرق كتبه، ولزم محمد بن ثور. فقيل له في ذلك، فقال: كنا عند عبد الرزاق فحدثنا بحديث ابن الحدثان، فلما قرأ قول عمر رضي الله عنه لعلي والعباس رضي الله عنهما: فجئت أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك، وجاء هذا يطلب ميراث امرأته من أبيها.

قال عبد الرزاق: انظر إلى هذا الأنوك يقول: من ابن أخيك! من أبيها! لا يقول: رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال زيد بن المبارك: فقمت فلم أعد إليه، ولا أروي عنه(١).

قال الذهبي: في هذه الحكاية إرسال، والله أعلم بصحتها، ولا اعتراض على الفاروق رضي الله عنه فيها، فإنه تكلم بلسان قسمة التركات(٢).

ومن هو علي بن عبد الله بن المبارك شيخ العقيلي؟!

هو علي بن محمد بن عبد الله بن المبارك أبو الحسن يروي عن

---

(١) الضعفاء (١١٠/٣)

(٢) ميزان الاعتدال (٦١١/٢).

خاله زيد بن المبارك روى عنه الطبراني وخيثمة بن سليمان والعقيلي والقطان. ولم يوثقه أحد من المتقدمين، وإنما وثقه العراقي وقال عنه الهيثمي: لا أعرفه. فهو مستور. فهذه الرواية لا تصح عن عبد الرزاق ولا عن زيد بن المبارك[1].

---

(١) انظر الفرائد على مجمع الزوائد (١٨٧) وإرشاد القاصي والداني (٤٤١).

٨- **قال ابن معين**: سمعت من عبد الرزاق كلاماً يوماً، فاستدللت به على ما ذُكِر عنه من المذهب، فقلت له: إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات، كلهم أصحاب سنة، فعمن أخذت هذا المذهب؟

فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضُّبعي فرأيته فاضلاً، حسن الهدى فأخذت هذا عنه[١].

لذا قال الذهبي: بل ما أفسد عبد الرزاق سوى جعفر بن سليمان[٢].

قال محمد بن أبي بكر المُقدَّمِي: «فقدت عبد الرزاق، ما أفسد جعفراً غيره. يعني في التشيع».

قلت: بينما ذكر ابن معين أن جعفراً هو الذي أفسد عبد الرزاق[٣].

والقول في تشيعه كما سبق ولعل مذهب جعفر تقديم علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه، أما سبه للشيخين فلم يثبت عنه بسند صحيح وإنما رواية منقطعة، وروى أحاديث في فضل الشيخين.

---

(١) تهذيب المزي (٥٩/١٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (٥٧٠/٩).

(٣) تهذيب المزي (٥٩/١٨).

٩- وقال يعقوب بن سفيان: حدثني محمد بن أبي السرّي قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر قال: سألت الزهري، عن عثمان وعليّ أيهما أفضل؟ فقال: الدم الدم، عثمان أفضلهما. قال: وكان يقول: أبو بكر وعمر ويسكت. وقال ابن أبي السري: فقلت لعبد الرزاق: ما رأيك أنت؟ فأبى أن يخبرني(١).

إذا كان المقصود من ذلك أنه يفضل علياً رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه فهذا قول بعض السلف كسفيان الثوري. قال أبو بكر بن عياش: كان سفيان الثوري يقدم علياً على عثمان(٢).

فلا يخرجه هذا عن عقيدة أهل السنة والجماعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الواسطية: أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما- بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر- أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا، أو ربَّعوا بعلي، وقدم قوم علياً، وقوم توقفوا.

لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان على عليّ. وإن كانت هذه المسألة -مسألة عثمان وعلي- ليست من الأصول التي

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/٨٠٦).

(٢) رواه الحاكم. سير أعلام النبلاء (٧/٢٥٢).

يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة. وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي[1].

وقال في منهاج السنة: أما عثمان وعليّ فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما، وهي إحدى الروايتين عن مالك. وكان طائفة من الكوفيين يقدمون علياً، وهي إحدى الروايتين عن سفيان الثوري. ثم قيل إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السختياني وقال: من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار. وسائر أئمة السنة على تقديم عثمان، وهو مذهب جماهير أهل الحديث، وعليه يدل النص والإجماع والاعتبار[2].

وذكر هذا الخلاف السفاريني،[3] ونقل ما حكاه أبو عبدالله المازري عن المدونة أن مالكاً سئل: أي الناس أفضل بعد نبيهم؟

فقال: أبو بكر وعمر.

فقيل له: وعلي وعثمان؟

---

(١) العقيدة الواسطية (٢٦-٢٧)

(٢) المنهاج (١/١٦٦).

(٣) لوائح الأنوار البهية (٢/٣٤٠).

فقال: ما أدركت أحداً ممن أقتدي به يفضل أحدهما على الآخر.

ونقل ابن عبد البر التوقف عن جماعة من السلف، منهم: الإمام مالك ويحيى القطان وابن معين. وحكى القاضي عياض عن الإمام مالك أنه رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان. قال القرطبي: وهو الأصح إن شاء الله تعالى.

قال الشيخ ابن عثيمين: من قال إن علياً أفضل من عثمان فلا نقول إنه ضال. بل نقول: هذا رأى من آراء أهل السنة، ولا نقول فيه شيئاً[١].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢٧١/٢).

١٠- وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي، قلت له: عبد الرزاق كان يتشيّع ويفرط في التشيع، فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار[١].

١١- قال ابن عدي: حدثنا ابن أبي عصمة حدثنا أحمد بن أبي يحيى قال: سمعت أبا بكر بن زنجويه يقول: سمعت عبد الرزاق يقول: الرافضي كافر[٢].

١٢- وقال عبد الله بن أحمد: حدثني سلمة بن شبيب قال: سمعت عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أُفضِّل علياً على أبي بكر وعمر، ورحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله علياً، ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن، وإن أوثق عملي حبي إياهم[٣].

١٣- وقال أبو الأزهر: سمعت عبد الرزاق يقول: أُفَضِّل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفى بي إزراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله[٤].

(١) العلل للإمام أحمد (١٥٤٥).

(٢) الكامل (٦/٥٤٠).

(٣) علل أحمد (١٥٤٦).

(٤) الكامل (٦/٥٤٠).

١٤- قال الحاكم: سمعت قاسم بن قاسم السياري سمعت أبا مسلم البغدادي الحافظ يقول: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه. وقد عوتب أحمد علي روايته عن عبد الرزاق فذكر أن عبد الرزاق رجع[١].

(١) التهذيب (٧/٥٣).

١٥- أمّا ما أورد له ابن عدي من جملة منكراته التي تؤكد تشيعه، منها:

أ- حديث ابن عباس رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها: «أما ترضين أن الله تعالى اطلع على أهل الأرض فاختار منهم رجلين فجعل أباك، والآخر بعلك»؟

ب- وحديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً: «إن الله منع قطر المطر لبني إسرائيل لسوء رأيهم في أنبيائهم، وإنه يمنع قطر مطر هذه الأمة ببغضهم علي بن أبي طالب».

ج- حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً: «إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا راغب في الآخرة وبه ضعف، وإن وليتموها عمر فقويّ أمين لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها علياً فهاد مهتد يقيمكم على مستقيم».

د- وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه».

ثم قال ابن عدي: ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديثه في الفضائل

مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به في روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا[1].

الجواب:

أما حديث ابن عباس رضي الله عنه في فاطمة رضي الله عنها

فعلّته ممن دون عبدالرزاق وهو أبوالصلت الهروي عبد السلام بن صالح.

قال أحمد: روى أحاديث مناكير، وروى عن عبد الرزاق أحاديث لانعرفها ولا نسمعها.

ووثقه ابن معين .

وقال زكريا الساجي: يحدث بمناكير، هو عندهم ضعيف.

وقال النسائي، ليس بثقة.

وقال أبو حاتم: لم يكن بصدوق وهو ضعيف.

وضرب أبو زرعة على حديثه.

(١) الكامل (٦/٥٤٥).

وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها.

وقال الدارقطني: كان رافضياً خبيثاً، هو متهم بوضع حديث: «الإيمان إقرار بالقول». وحكى عنه الدارقطني أنه قال: كلب للعلوية خير من جميع بني أمية فيهم عثمان.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به[1].

وأما حديث: **«إن الله منع قطر المطر»**

فالبلاء فيه ممن دونه وهو الحسن بن عثمان التستري. قال ابن عدي: هذا الحديث منكر. والبلاء في هذا من الحسن بن عثمان[2].

وأما حديث حذيفة رضي الله عنه «إن وليتموها أبا بكر»

فقد رواه عبد الرزاق عن النعمان بن أبي شيبة ويحيى بن الولاء وابن قمازين عن الثوري.

قال ابن عدي: رواه جماعة عن الثوري وأصل البلاء منهم،

(١) التهذيب (٦/ ٣٢٠-٣٢١).

(٢) الكامل (٦/ ٥٤١).

ليس من عبد الرزاق[1].

وأما حديث: «إذا رأيتم معاوية»

رواه عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

فالبلاء من علي بن زيد بن جدعان.

تبين مما سبق أن رواية عبدالرزاق لهذه الأحاديث لا تدل على تشيعه. بل كما قال عنه الإمام أحمد: تعجبه أخبار الناس.

(١) الكامل (٦/٥٤١-٥٤٢).

١٦- رواية عبد الرزاق لحديث علي رضي الله عنه

أولاً

قال أبو الأزهر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى عليّ رضي الله عنه فقال: أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، ومن أحبك فقد أحبني، وحبيبي حبيب الله. وعدوك عدوي، وعدوي عدوّ الله. والويل لمن أبغضك من بعدي[١].

ثانياً

(١) **قال أبو الفضل**: سمعت أبا حاتم يقول سمعت أبا الأزهر يقول: خرجت مع عبد الرزاق إلى قريته فكنت معه في الطريق فقال لي: يا أبا الأزهر أفيدك حديثاً ما حدثت به غيرك؟ قال فحدثني بهذا الحديث[٢].

أما أبو حاتم: فهو مكي بن عبدان ثقة. أما أبو الفضل فإنما هو أبو المفضل وليس أبا الفضل، اسمه محمد بن عبد الله الشيباني

---

(١) رواه الخطيب في تاريخه (٤١/٤) انظر تهذيب الكمال (٢٥٩/١).

(٢) الخطيب في تاريخه (٤١/٤).

كما جاء في إسناد هذا الحديث الذي رواه الخطيب[1]. وهو خطأ في الطباعة والله أعلم فقد جاء صحيحاً في تهذيب الكمال للمزي إذ قال:

قال أبو المُفضَّل: فسمعت أبا حاتم يقول: سمعت أبا الأزهر يقول: خرجت مع عبد الرزاق إلى قريته، فكنتُ معه في الطريق فقال لي: يا أبا الأزهر أفيْدُكَ حديثاً ما حَدّثتُ به غيرَكَ، قال: فحدثني بهذا الحديث[2].

وأبو المفضل هو محمد بن عبد الله الشيباني الكوفي

قال الخطيب: يروي غرائب الحديث. كتب الناس عنه بانتحاب الدارقطني ثم بان كذبه، فمزقوا حديثه، وأبطلوا روايته، وكان بعدُ يضع الأحاديث للرافضة.

قال حمزة بن محمد الدقاق: كان يضع الحديث.

قال الأزهري: كان دجالاً كذاباً ما رأينا له أصلاً قط، وظاهر أمره أنه كان يسرق الحديث.

---

(١) تاريخ بغداد (٤١/٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥٩/١-٢٦٠)

وكذبه الدارقطني في روايته عن ابن العراد، وقال عنه: عدو الله.

قال أحمد بن محمد العتيقي: كان كثير التخليط[1].

(٢) قال ابن نعيم: فسمعت محمد بن حامد البزار يقول سمعت مكي بن عبدان يقول سمعت أبا الأزهر يقول: خرج عبد الرزاق إلى قريته فبكرت إليه يوماً حتى خشيت على نفسي من البكور، فوصلت إليه قبل أن يخرج لصلاة الصبح. فلما خرج رآني: فقال: كنت البارحة هاهنا؟ قلت: لا ولكني خرجت في الليل. فأعجبه ذلك. فلما فرغ من صلاة الصبح دعاني وقرأ علي هذا الحديث، وخصني به دون أصحابي[2].

أما ابن نعيم فهو الحاكم صاحب المستدرك

ومكي بن عبدان ثقة

أما محمد بن حامد البزار: فقد ذكر الحاكم ثلاثة كلهم باسم محمد بن حامد، ولم يذكر منهم البزار، وما ذكر فيهم توثيقاً مع تساهله[3].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٤٦٦-٤٦٨).

(٢) رواه الخطيب في تاريخه (٤/٤٢) وذكره الذهبي في السير (٩/٥٧٦) (١٢/ ٣٦٧)

(٣) منتخب تاريخ نيسابور (٤٠٣-٤٠٤).

وهو الذي روى قصة مسلم مع محمد بن يحيى الذهلي. ولكن ورد في السير[1] قصة الذهلي مع البخاري وسماه محمد بن حامد البزاز (وليس البزار) عن الحسن بن محمد بن جابر يقول: سمعت محمد بن يحيى الذهلي فذكر القصة.

وفي لسان الميزان أربعة بهذا الاسم دون ذكر البزار، الأول منهم فيه نظر.

والثاني أظنه هو لأنه هو الذي يروى عن محمد بن يحيى الذهلي: روى رواية ليس لها أصل، وَهِم فيها.

والثالث: روى حديثين موضوعين. وقال ابن حجر: ما أراه ممن يعتمد عليه مع توثيق أبي عمر المدائني له.

والرابع: يروي روايات منكرة.

وورد في هذه الرواية أن عبدالرزاق كان بصيراً لما حدث أبا الأزهر، إذ قال فيه: «فلما خرج رآني».

بينما أبو الأزهر لم يسمع من عبد الرزاق إلا متأخراً بعد المائتين.

---

(١) السير (١٢/٥٧٣).

فلم تثبت هذه الرواية عن مكي بن عبدان عن أبي الأزهر.

وربما طريق محمد بن حامد هذا هو أصل جميع روايات هذه القصة بهذا السياق، سرقها أبو المفضل، وأرسلها ابن الشرقي.

ثالثاً

(١) قال أبو محمد بن الشرقي: حدثنا أبو الأزهر، قال: كان عبدالرزاق، يخرج إلى قريةٍ، فذهبت خلفه، فرآني أشتد، فقال: تعال. فأركبني خلفه على البغل، ثم قال لي: ألا أخبرك بحديث غريب؟ قلت: بلى. فحدثني بالحديث، فذكره. قال: فلما رجعت إلى بغداد، أنكر علي يحيى بن معين وهؤلاء، فحلفت أني لا أحدث به حتى أتصدق بدرهم[١].

هكذا ذكرها الذهبي معلقة عن أبي محمد بن الشرقي وقال فيها ابن الشرقي: ثنا أبو الأزهر. بينما نقلها ابن عدي وليس في أصله: «حدثنا أبو الأزهر»، وإنما «ذكر أبو الأزهر»، فهي منقطعة. إذ صرح ابن الشرقي بأنه لم يسمع القصة كلها من أبي الأزهر كما في آ خر روايته عند ابن عدي.

---

(١) السير (١٢/ ٣٦٨).

قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الشرقي قال: ذكر أبو الأزهر قال: كان عبد الرزاق خرج إلي ضيعته، فخرجت خلفه، وهو على بغلة له، فالتفت فرآني فقال: يا أبا الأزهر تعنيت ها هنا؟ فقال: اركب. قال: فأمرني فركبت معه على بغلته، فقال: ألا أخصك بحديث؟ أخبرني معمر فذكر هذا الحديث، فلما قدمت «بغداد» وكنت في مجلس يحيى بن معين، فذاكرت رجلاً بهذا الحديث، فأنكر عليَّ حتى بلغ يحيى، فصاح يحيى فقال: من هذا الكذاب الذي روى عن عبد الرزاق؟ فقمت في وسط المجلس قائماً، فقلت: أنا رويت هذا الحديث، وأخبرته حين خرجت معه إلى القرية، فسكت يحيى.

قال ابن الشرقي: وبعض هذا الحديث سمعته من أبي الأزهر[١]، وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومن أكثر لابد من أن يقع في حديثه الواحد والاثنان والعشرة مما ينكره. فالرواية منقطعة في رؤية عبد الرزاق لأبي الأزهر، وفي قصة يحيى بن معين معه.

فلعله سبق قلم من الذهبي، إذ قال ابن عدي: «حدثنا ابن

(١) انظر تهذيب الكمال (١/٢٦١).

الشرقي قال: ذكر أبو الأزهر». فلما نقلها الذهبي أسقط ابن عدي ونقل قول ابن عدي «حدثنا» إلى ابن الشرقي، فجعل «حدثنا» من قول ابن الشرقي.

ولذا ذكرها الذهبي في تاريخ الإسلام ولم يصرح بتحديث أبي الأزهر لابن الشرقي. فقال: وروى أبو محمد بن الشَّرقي عن أبي الأزهر قال: كان عبد الرّزّاق يخرج إلى قريته، فذهبت خلفه، فرآني أشتدّ، فقال: تعال. فأركبني خلفه على البغل، ثم قال لي، ألا أخبرك حديثاً غريباً؟ قلت: بلى. فحدَّثني الحديث. فلمّا رجعت إلى بغداد أنكر عليّ ابن معين وهؤلاء، فحلفت أن لا أحدث به حتى أتصدّق بدرهم[1].

(٢) قال ابن عدي: سمعت عليكاً الرازي يقول: حدثنا أبو الأزهر حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال لعليّ: «أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة».

قال لنا عليك الرازي: جاء يحيى بن معين فوقف على رفقة فيهم أبو الأزهر بـ «بغداد»، وقال لهم: أيّما الكذاب منكم الذي

(١) تاريخ الإسلام للذهبي

روى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لعلي: «أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة»؟ فقال أبو الأزهر: أنا. فقال يحيى: يا بيراينت نبايذ[١].

عليك الرازي: هو علي بن سعيد بن بشير بن مهران لم يسمع من ابن معين فالرواية منقطعة. وثقة مسلمة بن القاسم، وقال ابن يونس: تكلموا فيه.

وقال الدارقطني: ليس في حديثه بذاك، وحدث بأحاديث لم يتابع عليها. في نفسي منه، وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر، وأشار بيده قال: هو كذا وكذا، ونفض بيده يقول: ليس بثقة[٢].

(٣) روى الحاكم عن أحمد بن يحيى الحُلْواني قال:

«لما ورد أبو الأزهر من صنعاء، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث؛ أنكره يحيى بن معين. فلما كان يوم مجلسه؛ قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا! فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس وأدناه، ثم قال له:

(١) الكامل لابن عدي (٣١٧/١-٣١٨)

(٢) انظر اللسان (٢٣١/٤) الميزان (١٣١/٣) انظر مجموع الزوائد (٣٧٩/١٠)

كيف حدثك عبدالرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا أني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلما وصلت إليه سألني عن أمر خراسان فحدثته بها، وكتبت عنه، وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودعته قال لي: قد وجب عليَّ حَقُّك، فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك. فحدثني -والله- بهذا الحديث لفظاً. فصدقه يحيى بن معين، واعتذر إليه»

هذه الرواية مرسلة، إذ لم يشهد الواقعة أحمد بن يحيى الحلواني. فربما مصدرها أبو المفضل الكذاب فهو الذي رواها مسندة. ثم ليس فيها أنه رآه، فيكون قد حدثه بعدما عمي، وهي الفترة التي كان يلقن فيها عبد الرزاق فيتلقن.

(٤) روى الخطيب البغدادي عن أحمد بن يحيى بن زهير التستري قال: لما حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبد الرزاق في الفضائل، أُخْبِر يحيى بن معين بذلك، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث، إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا. فتبسم يحيى بن معين وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته! وقال: الذنب لغيرك

في هذا الحديث[1].

أحمد بن يحيى بن زهير التستري: قال الذهبي الإمام الحجة المحدث البارع علم الحفاظ الزاهد[2].

وقال: «توفي في سنة عشر وثلاثمائة، وكان من أبناء الثمانين»[3]. أي ولد في حدود المائتين والثلاثين.

فلم يدرك ابن معين الذي «توفي في سنة مائتين وثلاث وثلاثين»[4].

فكان عمره لما توفي ابن معين يقارب ثلاث سنين.

فالرواية منقطعة لا تصح.

فلم تصح الرواية أن عبدالرزاق رأى أبا الأزهر فحدثه، أي لم يصح أنه حدثه قبل أن يصاب بالعمى. ولم تصح الرواية في قصة جعل ابن معين العلة في غيره، فجميع هذه الروايات مرسلة.

---

(١) تاريخ بغداد (٤/٤١-٤٢) تهذيب الكمال للمزي (١/٢٦٠) السير (٩/٥٧٥) (١٢/٣٦٦-٣٦٧)
(٢) السير (١٤/٣٦٢)
(٣) السير (١٤/٣٦٣)
(٤) التهذيب (١١/٢٨٧)

رابعاً

ذكر ابن عدي هذا الحديث من مناكير أحمد بن الأزهر[١]. ومن مناكير عبدالرزاق[٢]، وكذا الذهبي في الميزان، وقال عنه الألباني: موضوع[٣].

قال الذهبي بعد أن أورده: قلت مع كونه ليس بصحيح فمعناه صحيح، سوى آخره ففي النفس منها شيء. وما اكتفى بها حتى زاد «وحبيبك حبيب الله، وبغيضك بغيض الله، فالويل لمن أبغضك». فالويل لمن أبغضه هذا لا ريب فيه، بل الويل لمن يغض منه، أو غض من رتبته، ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورى رضي الله عنهم أجمعين[٤].

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ومعناه صحيح، فالويل لمن تكلف في وضعه، إذ لا فائدة في ذلك[٥].

---

(١) الكامل (٣١٧/١)

(٢) الكامل (٥٣٩/٦)

(٣) السلسلة الضعيفة (٤٨٩٤) و(٦٠٨٢)

(٤) الميزان (٦١٣/٢)

(٥) العلل المتناهية لابن الجوزي (٢١٩/١)

قال الذهبي: هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سراً ولم يجسر أن يتفوه لأحمد وابن معين والخلق الذي رحلوا إليه، وأبو الأزهر ثقة، ذكر أنه رافق عبد الرزاق من قرية إلى صنعاء، قال: فلما ودعته قال قد وجب حقك علي، وأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك فحدثني والله بهذا الحديث لفظاً. [١]

هذه الرواية بهذه القصة لا تصح كما مر علينا. إنما هي مرسلة عن أبي الأزهر

وذكره ابن عراق في موضوعاته فقال: وأخرجه الحاكم في المستدرك وصححه، وتعقبه الذهبي فقال: هذا وإن كان رواته ثقات فهو منكر، ليس ببعيد من الوضع[٢].

---

(١) هامش العلل المتناهية (٢١٩/١) انظر المستدرك (١٢٨/٣)

(٢) تنزيه الشريعة (٣٩٨/١)

خامساً

قال الحاكم: حدث به ابن الأزهر ببغداد في حياة أحمد وابن المديني وابن معين، فأنكره من أنكره، حتى تبين للجماعة أن أبا الأزهر بريءُ الساحة منه، فإن محله محل الصادقين[1].

قال الحاكم: وقد توبع عليه عن عبد الرزاق. فحدثنى عبد الله بن سعد حدثنا محمد بن حمدون حدثنا محمد بن على بن سفيان النجار حدثنا عبد الرزاق فذكره[2]. قال الخطيب: فبرئ أبو الأزهر من عهدته إذ قد توبع على روايته[3].

لكن محمد بن حمدون البغدادي التككي ذكره الخطيب في تاريخه ونقل عن الحاكم قوله: كان من المشهورين بطلب الحديث والسماع ببغداد، وبالثروة واليسار، ثم إنه احتاج في هذه الديار، وكان يورِّق في آخر عمره إلى أن توفى بنيسابور[4]. وفي كتاب الأنساب زيادة: (تغير، فكان يورق في آخر عمره). الأنساب مادة (تككي) ولكنه بغدادي وليس نيسابورياً.

---

(١) السير (٣٦٦/١٢)

(٢) السير (٣٦٦/١٢-٣٦٧)، (٥٧٥/٩)

(٣) الخطيب في تاريخه (٤٢/٤)، تهذيب الكمال (٢٦٠/١)

(٤) تاريخ بغداد (٢٣٣/٥)

ولعله **محمد بن حمدون بن خالد الحافظ** الثبت المجود أبو بكر النيسابوري وهو الأرجح. حدث عن الذُهلي وأبي حاتم وأبي زرعة وحدث عنه أبو علي الحافظ.

قال الحاكم: كان من الثقات الأثبات الجوالين في الأقطار، وقال الخليلي: حافظ كبير[1].

أما محمد بن علي بن سفيان النجار فلم أجد له ترجمة.

ثم لو صحت هذه الرواية عن عبد الرزاق، فعبد الرزاق كان يتلقن بعد المائتين.

أما عبد الله بن سعد

فهو شيخ الحاكم وروى عنه في مستدركه إذ قال: حدثنا عبد الله بن سعد الحافظ أخبرني موسى بن عبد المؤمن حدثنا هارون بن سعيد الأربلي فروى حديث: «الصيام والقرآن يشفعان للعبد، يقول الصيام . . .» الحديث[2]. رواه أحمد والطبراني من غير طريق عبد الله بن سعد وصححه الألباني في الترغيب. والحاكم يتساهل في التوثيق، والحديث مروي من طرق أخرى.

---

(١) انظر السير للذهبي (١٥/٦٠-٦١)

(٢) المستدرك (١/٥٥٤)

فلم تصح براءة أحمد بن الأزهر من هذا الحديث، إذ لم يتابعه إلاّ محمد بن علي بن سفيان النجار ولم يثبت توثيقه ولا عدالته.

سادساً: ممن العلة؟

١- معمر

قال الحاكم سمعت أبا أحمد الحافظ يقول: سمعت أبا حامد بن الشرقي، وسئل عن حديث أبي الأزهر عن عبد الرزاق في فضل علي، فقال: هذا حديث باطل. ثم قال: والسبب فيه أن معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه، فأدخل هذا عليه. وكان معمر رجلاً مهيباً لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر(١).

قال الذهبي: هذه حكاية منقطعة، وما كان معمر شيخاً مغفلاً يروج هذا عليه، كان حافظاً بصيراً بحديث الزهري(٢).

---

(١) الخطيب في تاريخه (٤٢/٤) العلل المتناهية لابن الجوزي (٢١٩/١)، تهذيب الكمال (١/ ٢٦٠) السير (٣٦٧/١٢) السير (٥٧٥/٩-٥٧٦)

(٢) السير (٥٧٦/٩)

٢- عبد الرزاق

ذكر ابن عدي هذا الحديث ضمن مناكير عبد الرزاق[١]، وكذا الذهبي في الميزان.

أ- ربما أخذه - بعدما عمي- من أخيه عبد الوهاب.

عبد الوهاب بن همام روى عنه محمد بن علي بن سفيان النجار. ووثقة ابن معين وقال: كان مغفلاً. وقال أبو حاتم: كان يغلو في التشيع. وقال الأزدي: يتكلمون فيه. وقال محمد بن رافع: كان لا يعرف الحديث، وكان شديد التشيع، يفرط جداً، وما رأيته صلى معنا جماعة قط.

وروى له العقيلي حديثاً وقال: لا يتابع عليه. وروى له ابن عدي حديثاً فأنكره[٢].

فربما لقن عبد الرزاق هذا الحديث فسمعه محمد بن علي بن النجار لاسيما وهو كذلك تلميذ لأخي عبد الرزاق المفرط في التشيع.

---

(١) الكامل (٦/٥٣٩)

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي (٣/٧٤). والكامل لابن عدي (٦/٥١٤)، ولسان الميزان (٤/٩٣-٩٤).

ب- أو دسه عليه أحمد بن داود، وقيل: ابن عبد الله، ابن أخت عبد الرزاق.

قال ابن معين: كذاب، لم يكن بثقة ولا مأمون.

وقال أحمد: من أكذب الناس[١]. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير لا يرويها غيره، ولا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة[٢].

وقال ابن حبان: كان يدخل على عبد الرزاق الحديث، فكل ما وقع في حديث عبدالرزاق من المناكير التي لم يتابع عليها كان بليته فيها ابن أخته هذا[٣].

---

(١) المجروحين لابن حبان (١٤٢/١). العقيلي (١٢٧/١). ابن عدي (٢٨٢/١)

(٢) الكامل (٢٨٢/١)

(٣) المجروحين (١٤٢/١) الميزان (١٠٩/١)

ج- عبد الرزاق يخطئ إذا حدث من حفظه

قال البخاري: ما حدث من كتابه فهو أصح[1].

وقال: يهم في بعض ما يحدث به[2].

قال ابن حبان: كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه، وكان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر[3].

قال عبد الله بن أحمد: قال يحيى بن معين: قال لي عبد الرزاق: اكتب عني حديثاً واحداً من غير كتاب.

قلت: لا، ولا حرف[4].

قال يحيى: رأيتُ عبد الرزّاق بمكة يحدث، فقلت له: هذه الأحاديث سمعتها؟ فقال: بعضها سمعتها، وبعضها عرضاً، وبعضها ذكره، وكل سماع. قال لي يحيى: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله[5].

---

(١) التاريخ الكبير (١٣٠/٦) والضعفاء للعقيلي (١٠٨/٣)

(٢) العلل للترمذي (٣٥٢)

(٣) الثقات (٤١٢/٨)

(٤) السير (٥٦٧/٩-٥٦٨)

(٥) العقيلي (١٠٨/٣-١٠٩)

د- فهو وإن كان ثقة إلا أنه يخطئ على معمر في أحاديث

قال أحمد: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان -يعني- معمراً يتعاهد كتبه وينظر فيها -يعني باليمن، وكان يحدثهم حفظاً بالبصرة[(١)].

قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأحمد بن حنبل: كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر؟ قال: نعم[(٢)].

قال ابن معين: كان عبد الرزاق في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف[(٣)].

وقال: ما كان أعلم عبد الرزاق بمعمر وأحفظه عنه[(٤)].

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق[(٥)].

قال عبد الرزاق: لزمت معمراً ثماني سنين[(٦)].

---

(١) تهذيب الكمال (٥٧/١٨)
(٢) التاريخ (٤٥٧). تهذيب الكمال (٥٨/١٨)
(٣) تهذيب الكمال (٥٨/١٨) تاريخ ابن معين (٣٦٤/٢)
(٤) السير (٥٦٦/٩)
(٥) سير الأعلام (٥٦٥/٩).
(٦) السير (٥٦٥/٩). الجرح والتعديل (٣٨/٦)

قال الدارقطني: ثقة، يخطئ على معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب[1].

قال ابن معين: كان ابن المبارك يحدث عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «المرض كفارة، والبرء تنقص».

فقلت لعبد الرزاق: تحفظ هذا؟

فقال: «لا والله. ما سمعت هذا من معمر قط».

ثم جاؤوا به عن عبد الرزاق بعد[2].

وقيل لأحمد: إن معمراً روى عن ابن أخي عمرو بن دينار.

فسأل: من رواه؟

فقيل له: عبد الرزاق.

فقال: ليس بشيء، كانوا يلقنونه بعدما ذهب بصره[3].

وخطّأه ابن معين في حديثه عن معمر في صلاة النبي ﷺ قبل

---

(١) السؤالات لأبي عبد الله بن بكير (٧٦)

(٢) تاريخ ابن معين (٤٧٩٣)

(٣) مسائل ابن هانئ (٢/٢٠٤)

المغرب ركعتين[١].

وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً قال: لبست جديداً...؟ فقال: كان يحدث به عبد الرزاق من حفظه، فلا أدري هو في كتابه أم لا؟ وجعل أبو عبد الله ينكره. قال أبو عبد الله: وكان حديث أبي الأشهب عنده -يعني عبد الرزاق- عن سفيان، وكان يغلط فيه يقول: عن عاصم بن عبيد الله، عن أبي الأشهب[٢]. وكذا استنكره يحيى القطان والبخاري وأبو حاتم الرازي والنسائي.

قال النسائي: هذا حديث منكر، أنكره يحيى بن سعيد القطان على عبد الرزاق، لم يروه عن معمر غير عبد الرزاق. ثم قال: وهذا الحديث ليس من حديث الزهري[٣].

وقال أبو حاتم الرازي: هذا حديث ليس له أصل من حديث الزهري[٤]. ثم قال: ولم يرض عبد الرزاق حتى أتْبع هذا شيئاً

(١) تاريخ ابن معين (٣٥٨)
(٢) مسائل أحمد (٢٠٠٤)
(٣) السنن الكبرى للنسائي (١٠٠٧٠).
(٤) العلل لابن ماجة (١٤٦٠)

أنكر من هذا، فقال: حدثنا الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ بمثله، وليس لشيء من هذين أصل. وإنما هو معمر عن الزهري مرسلاً أن النبي ﷺ [1].

وقال في موضع آخر: هذا حديث باطل[2].

ورجح البخاري إرساله[3].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١٤٦٠)

(٢) العلل (١٤٧٠)

(٣) التاريخ الكبير (٣/٣٥٦)

هـ - كان يلقن

قال الإمام أحمد: كانوا يلقنونه بعدما ذهب بصره[1].

قال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل قال: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع[2].

وسئل أحمد عمن سمع من عبد الرزاق سنة ثمان؟ فقال: لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة[3].

قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله (أحمد بن حنبل) يسأل عن حديث «النار جبار»؟

فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء.

ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟

قلت: حدثني أحمد بن شبويه.

---

(١) سؤالات ابن هانئ (٢/٢٠٤)

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/٤٥٧)

(٣) سؤالات ابن هانئ (٢/٢٣٣)

قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يُلَقَّن، فلُقِّنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يُلقِّنُها بعد ما عمي[1].

وفي رواية ابن هانئ: «إنما هو البئر جبار» وإنما كتبنا كتبه على الوجه، وهؤلاء الذين كتبوا عنه سنة ست ومائتين إنما ذهبوا إليه وهو أعمى. فلُقِّن، فقبله ومرَّ فيه[2].

قال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل نحو ذلك، وزاد: من سمع من الكتب فهو أصح[3].

وفي رواية حنبل: «النار جبار» ليس بشيء، لم يكن في الكتب، باطل، ليس هو بصحيح[4].

قال ابن معين: قال لي أبو جعفر السويدي: جاؤوا إلى عبد الرزاق بأحاديث كتبوها ليست من حديثه، فقالوا له: اقرأها علينا.

فقال: لا أعرفها.

---

(١) تهذيب الكمال (٥٧/١٨) شرح علل الترمذي (٧٥٢/٢)
(٢) مسائل ابن هانئ (٢٠٢/٢)
(٣) تهذيب الكمال (٥٨/٨)
(٤) سنن الدارقطني (١٥٣/٣). سنن البيهقي (٣٤٤/٨)

فقالوا: اقرأها علينا، ولا تقل فيها حدثنا.

فقرأها عليهم[1].

(١) السير (٩/٥٦٨). تاريخ ابن معين (٢٧٣). الجرح والتعديل (٦/٣٩) الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٠٨-١٠٩)

و- اختلط في آخره

قال محمد بن أحمد بن جميع: فيه نظر لمن حدث عنه بآخره[١].

قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره[٢].

لما قدم العباس بن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق قال: قد تجشمت الخروج إلى عبد الرزاق، ورحلت إليه، وأقمت عنده، حتى سمعت منه ما أردت. والله الذي لا إله إلا هو إن عبد الرزاق كذاب، ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه[٣].

وردّه الذهبي بقوله: ما وافق العباس عليه مسلم[٤].

لكن ذكر الإسماعيلي عن زيد بن المبارك قال: كان عبد الرزاق كذاباً يسرق الحديث.

قال ابن حجر: وهذا وإن كان مردوداً على قائله، فغرض من ذكره الإشارة إلى أن للعباس بن عبد العظيم موافقاً[٥].

---

(١) السؤالات للدارقطني. الأزهري (٧٥)

(٢) الضعفاء والمتروكين (٣٧٩)

(٣) الكامل (٣١١/٥).

(٤) الميزان (٦١١/٢)

(٥) التهذيب (٤٤٧/٣)

قلت: لكن هل ثبت هذا القول عن زيد بن المبارك؟[(١)]

قال العقيلي : قال يحيى: أخبر أبو جعفر السويدي أن قوماً من الخراسانية من أصحاب الحديث جاؤوا إلى عبد الرزّاق بأحاديث للقاضي هشام بن يوسف، فتلقطوا أحاديث عن معمر من حديث هشام، وأبي ثَوْر، قال يحيى: وكان أبو ثور هذا ثقة، فجاءوا بهذا إلى عبد الرزاق، فنظر فيها فقال: هذه بعضها سمعتها، وبعضها لا أعرفها ولم أسمعها. قال: فلم يفارقوه حتى قرأها ولم يقل لهم: حدثنا، ولا أخبرنا. قال أبو زكريا: أخبرني بهذه القصة أبو جعفر السويدي صاحب لنا[(٢)].

قال عبد الله بن محمد المُسنَدي: ودّعت ابن عيينة، قلت: أريد عبدالرزاق؟ قال: أخاف أن يكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا[(٣)].

---

(١) انظر ص ٧٩
(٢) العقيلي (١٠٨/٣). تاريخ ابن معين (٢٧٣) الجرح والتعديل (٣٩/٦) السير (٥٦٨/٩).
(٣) العقيلي (١٠٨/٣-١٠٩)

ز- تضعيف عام

قيل لابن معين: إن عبد الرزاق يحدث بأحاديث عبيدالله عن«عبدالله بن عمر» ثم حدث بها عن عبيد الله بن عمر.

فقال ابن معين: لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد الله، ولكنها كانت منكرة[1].

أي هي أحاديث عبد الله بن عمر العمري، وهو متكلم فيه، ثم حدث بها عن عبيدالله بن عمر الثقة الثبت.

قال ابن عدي: وأبو الأزهر هذا شبيه بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس، وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، فعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه، لأنه شيعي[2].

قال الذهبي: ولتشيع عبد الرزاق سُرَّ بالحديث، وكتبه، وما راجع معمراً فيه، ولكنه ما جسر أن يحدث به لمثل أحمد وابن معين وعلي، بل ولا خرَّجه في تصانيفه، وحدث به وهو خائف يترقب[3].

---

(١) الكامل (٣١١/٥) السؤالات لأبي عبد الله بن بكير (٧٧)

(٢) الكامل (٣١٨/١).

(٣) السير (٣٦٧/١٢)

وقال: وكان عبد الرزاق يعرِفُ الأمور، فما جسر يحدث بهذا إلا سراً لأحمد بن الأزهر ولغيره[1].

وأما نسبته إلى التشيع فقد سبق تفصيله.

(١) الميزان ترجمة أحمد بن الأزهر (٨٢/١)

٣- علته أبو الأزهر

ذكر ابن عدي هذا الحديث من مناكير أبي الأزهر[(١)].

قال الذهبي: ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثاً في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل[(٢)].

وقال: وأفظع حديث لعبد الرزاق ما تفرد به عنه الثقة أحمد بن الأزهر في مناقب الإمام علي، فإنه شبه موضوع، وتابعه عليه محمد بن علي بن سفيان الصنعاني النجار، قالا: حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال: نظر رسول الله ﷺ إلى علي، فقال: «أنت سيد في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، فالويل لمن أبغضك بعدي»[(٣)].

توفي سنة إحدى وستين ومائتين، وقيل: ثلاث وستين ومائتين.

فتبين بأنه رحل إلى عبد الرزاق وسمع منه بعد المائتين. ومن

---

(١) الكامل (٣١٧/١)

(٢) الميزان ترجمة أحمد بن الأزهر (٨٢/١)

(٣) السير (٥٧٤/٩-٥٧٥)

سمع من عبد الرزاق بعد المائتين فإنه يلقن فيتلقن، ويحدث بالمناكير والأباطيل[١].

وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومن أكثر لا بد أن يقع في حديثه الواحد والاثنان والعشرة مما ينكر[٢]. وكان محمد بن يحيى يثني عليه[٣].

قال الحاكم: ولعل متوهماً يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين لقول ابن خُزيمة في مصنفاته: حدثنا أبو الأزهر، وكتبته من كتابه. وليس كما يتوهم، فإن أبا الأزهر كُف بصره في آخر عمره، وكان لا يحفظ حديثه، فربما قرئ عليه في الوقت بعد الوقت. فقيد أبو بكر ابن خزيمة بسماعاته منه بهذه الكلمة[٤].

قال أبو أحمد الحاكم: ما حدث من أصل كتابه فهو أصح. ورأيت أبا بكر بن خزيمة إذا حدث عنه قال: حدثنا أبو الأزهر من أصله. وحدثني بعض أصحابنا عنه أنه كتب في كتابه: ثنا أبو الأزهر من أصله، وحدثنا أبو الأزهر تلقيناً. وذاك أنه كان قد

---

(١) انظر الكواكب النيرات (٢٨٢)

(٢) الكامل (٣١٨/٨)

(٣) تهذيب الكمال (٢٥٧/١)

(٤) السير (٣٦٦/١٢)

كبر فربما تلقن ما يُخْشى[1].

قال الخليلي: ولا يسقط أبو الأزهر بهذا- يعني برواية هذا الحديث. وذكره ابن حبان «الثقات»، وخرج حديثه في صحيحه لكنه قال: «يخطئ»[2].

(١) التهذيب للمزي (٢٥٧/١)

(٢) الميزان (٨٢/١) وتاريخ الإسلام، وتهذيب ابن حجر (١٣/١)، والكامل لابن عدي ومغلطاي وغيرهم. هامش تهذيب الكمال (٢٦١/١)

٥ - حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وغيرهما ومانسب اليهم من القول بالإرجاء

إن المرجئة متفقون على إخراج عمل الجوارح عن مسمى الإيمان، وأن الإيمان شيء واحد لايتبعض. وهم قسمان :

القسم الأول

أ- يرى بأن الايمان إما تصديق بالقلب فقط دون اللسان كقول جهم، وهذا يقتضي القول بإيمان إبليس وفرعون. أو قول باللسان ولايلزم منه تصديق القلب كالكرامية، وهذا يقتضي إيمان المنافقين مع تخليدهم فى النار[١].

ب - وأن أعمال الجوارح لا تؤثر في درجات الجنة ولا دركات النار.

والقسم الآخر

وهم مرجئة الفقهاء يرون أن:

أ- الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥٦/١٣).

ب- والإيمان يزيد خلال فترة نزول القرآن، وخلال زمن نزول التشريع.

ج- والأعمال قد تسمى إيماناً مجازاً.

د- والعمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ودليل عليه ، ولازم له.

هـ - عمل الجوارح يؤثر في مراتب المؤمنين في الجنة ومراتب الكفار في النار.

و- وأن أهل الكبائر منهم من يدخل النار.

ز- فاعل المحرمات وتارك الواجبات يستحق الذم والعقاب.

ح- وأن أصحاب الذنوب هم أهل الوعيد.

فهم موافقون لأهل السنة والجماعة في الأحكام لكنهم خالفوهم في الأسماء. وهذا يقول عنه شيخ الإسلام نزاع لفظي،إذ قال: «هذه البدعة أخف البدع».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحاً أن ما ذهب إليه حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة ما هو إلا نزاع لفظي وإلا فهما موافقان لمذهب أهل السنة والجماعة إذ قال: «إذا كان أصل الإيمان

التصديق فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص. وهذا التصديق له لوازم، صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ويبقى النزاع لفظياً: هل الإيمان دال على العمل بالتضمن أو باللزوم؟

ومما ينبغي أن يعرف **أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي،** وإلا فالقائلون - بأن الإيمان قول - من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم، متفقون مع جميع علماء السنة أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد. وإن قالوا: «إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة. ويقولون أيضاً بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار»[(١)].

ثم قال: « فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب

(١) مجموع الفتاوى (٧/٢٩٦-٢٩٧)

- إذا كانوا مقرين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول ﷺ ، وما تواتر عنه - أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله ﷺ بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء، ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة»[1].

وقال شيخ الإسلام: وحدثت المرجئة، وكان أكثرهم من أهل الكوفة، ولم يكن أصحاب عبدالله من المرجئة ولا إبراهيم النخعي وأمثاله، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة. فقالوا: **إن الأعمال ليست من الإيمان. وكانت هذه البدعة أخف البدع، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما هم مع سائر أهل السنة متفقين** على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧)

فكان في الأعمال هل هي من الإيمان، وفي الاستثناء، ونحو ذلك عامته نزاع لفظي، فإن الإيمان إذا أطلق دخلت فيه الأعمال، لقول النبي ﷺ : «الإيمان بضع وستون شعبة - أو بضع وسبعون شعبة - أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[(١)]، وإذا عطف عليه العمل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فقد ذكر مقيداً بالعطف. فهنا قد يقال: الأعمال دخلت فيه وعطفت عطف الخاص على العام، وقد يقال: لم تدخل فيه ولكن مع العطف، كما في اسم الفقير والمسكين إذا أفرد أحدهما تناول الآخر، وإذا عطف أحدهما على الآخر فهما صنفان كما في آية الصدقات، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾[(٢)(٣)].

ثم قال: «في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «الإسلام علانية والإيمان في القلب»[(٤)] وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «ألا

(١) رواه مسلم (٥/٢) من حديث أبي هريرة ﷺ .

(٢) التوبة (٦٠)

(٣) مجموع الفتاوى (٣٨/١٣-٣٩)

(٤) رواه ابن أبي شيبة في الإيمان (٦) وأحمد (١٣٤/٣-١٣٥) وأبو يعلى (٣٠١/٥/٢٩٢٣) والبزار (١٩/١- الكشف). من طرق عن علي بن مسعدة أخبرنا قتادة أخبرنا أنس به.
قال البزار: تفرد به علي بن مسعدة.
وذكر ابن عدي هذا الحديث في كامله في ترجمته ثم قال : أحاديثه كلها غير محفوظة =

إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب»[١]. فإذا كان الإيمان في القلب فقد صلح القلب، فيجب أن يصلح سائر الجسد، فلذلك هو ثمرة ما في القلب، فلهذا قال بعضهم الأعمال ثمرة الإيمان. وصحته لَمّا كانت لازمة لصلاح القلب دخلت في الاسم، كما نطق بذلك الكتاب والسنة في غير موضع.

وفي الجملة الذين رُموا بالإرجاء من الأكابر، مثل طلق بن حبيب، وإبراهيم التيمي ونحوهما: كان إرجاؤهم من هذا النوع، وكانوا أيضاً لا يستثنون في الإيمان، وكانوا يقولون: الإيمان هو الإيمان الموجود فينا، ونحن نقطع بأنا مصدقون، ويرون الاستثناء شكاً، وكان عبدالله بن مسعود وأصحابه يستثنون»[٢].

= (١٨٥٠/٥) ، وذكره العقيلي (٢٥٠/٣) وابن حبان في المجروحين (١١١/٢) وعدّه والذهبي من مناكير علي بن مسعدة.

لذا قال عبدالحق الاشبيلي في أحكامه:حديث غير محفوظ، وضعفه الشيخ الألباني، بينما مال أبو الحسن بن القطان إلى صحته عند التأمل (٢٥٨٢/٤١٤/٥).

وعلي بن مسعدة: من العلماء من ضعفه ومنهم من قواه، وخلاصة القول فيه قاله الذهبي في كاشفه: فيه ضعف. لذا ذكره في ديوانه.

(١) رواه البخاري (١٢٦/١) ومسلم (٢٨/١١) من حديث النعمان بن بشير، أوله (الحلال بيّن والحرام بيّن).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٩/١٣-٤٠)

ثم قال: «وأبو حنيفة وأصحابه لا يجوزون الاستثناء في الإيمان بكون الأعمال منه، ويذمون المرجئة، والمرجئة عندهم الذين لايوجبون الفرائض، ولااجتناب المحارم، بل يكتفون بالإيمان. وقد علل تحريم الاستثناء فيه بأنه لا يصح تعليقه على الشرط، لأن المعلق على الشرط لا يوجد إلا عند وجوده»[١].

أي قصد أبي حنيفة: أن من قال « أنا مؤمن» عنى بذلك أنا مصدق وخاضع ومنقاد لله ومقر بذلك وبالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى، فلا حاجة لقول «إن شاء الله». فالاستثناء بهذا المفهوم لا يخالفه فيه أحد.

لذا قال شيخ الإسلام: «وأما الإنشاء فلم يستثن فيه أحد، ولا شرع الاستثناء فيه، بل كل من آمن وأسلم، آمن وأسلم جزماً بلا تعليق»[٢].

أما مقصود السلف من إيجابهم الاستثناء في الإيمان، هو في مدى تحقق الإيمان الذي يُدخل الجنة بلا عذاب دون الدخول في النار. أي: هل حقق الإيمان الواجب؟

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٤١)

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٤٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإنما كان استثناؤهم في إخباره عما قد حصل له من الإيمان، فاستثنوا: إما لأن الإيمان المطلق يقتضي دخول الجنة وهم لا يعلمون الخاتمة، كأنه إذا قيل للرجل: أنت مؤمن. قيل له: أنت عند الله مؤمن من أهل الجنة، فيقول: أنا كذلك إن شاء الله. أو لأنهم لا يعرفون أنهم أتوا بكمال الإيمان الواجب.

ولهذا كان من جواب بعضهم إذا قيل له أنت مؤمن: آمنت بالله وملائكته وكتبه. فيجزم بهذا ولا يعلقه، أو يقول: إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي ومالي فأنا مؤمن، وإن كنت تريد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[(١)] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝١٥﴾[(٢)] فأنا مؤمن إن شاء الله...

فتبين أن النزاع في المسألة قد يكون لفظياً، فإن الذي حرمه

(١) الأنفال (٢،٣،٤)

(٢) الحجرات (١٥)

هؤلاء غير الذي استحسنه وأمر به أولئك. **ومن جزم جزم بما في قلبه من الحال، وهذا حق لا ينافي تعليق الكمال والعاقبة،** «ولكن هؤلاء عندهم الأعمال ليست من الإيمان، فصار الإيمان هو الإسلام عند أولئك»[١].

وقال: «وكذلك إذا كان مقصوده إني لا أعلم بماذا يختم لي، كما قيل لابن مسعود: إن فلاناً يشهد أنه مؤمن. قال: فليشهد أنه من أهل الجنة. فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن عند الله يموت على الإيمان، وكذلك إن كان مقصوده أن إيماني حاصل بمشيئة الله.

ومن لم يستثن قال: أنا لا أشك في إيمان قلبي. فلا جناح عليه إذا لم يُزَكِّ نفسه ويقطع بأنه عامل كما أُمِر وقد تقبل الله عمله، وإن لم يقل إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة، كما كان مسعر بن كدام يقول: «أنا لا أشك في إيماني»، قال أحمد: ولم يكن من المرجئة، فإن المرجئة الذين يقولون: الأعمال ليست من الإيمان، وهو كان يقول: هي من الإيمان، ولكن أنا لا أشك في إيماني.

وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة: ألا تنهاه عن هذا فإنهم من

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٤٢-٤٣)

قبيلة واحدة، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا أن النزاع في هذا كان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن»[1].

قال: «وقد ذكر بعض من صنف في هذا الباب من أصحاب أبي حنيفة، قال: وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد كرهوا أن يقول الرجل: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل - قال محمد: لأنهم أفضل يقيناً ، أو إيماني كإيمان جبريل، أو إيماني كإيمان أبي بكر، أو كإيمان هذا، ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل وأبو بكر»[2].

وقال: «والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه. وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٤٦-٤٧)

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٤١)

أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً فإنها لازمة لها، ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم، فإنهم رأوا أن الله قد فرق في كتابه بين الإيمان والعمل، فقال في غير موضع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ورأوا أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[1]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾[2]. قالوا: لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله ضحوة ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمناً، وكان من أهل الجنة، فدل على أن الأعمال ليست من الإيمان.

وقالوا: نحن نسلم أن الإيمان يزيد، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله، لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء، إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخرساني وغيرهما.

---

(١) المائدة (٦)

(٢) الجمعة (٩)

والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيماناً مجازاً، لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه، ويقولون: قوله «الإيمان بضع وستون ـ أو بضع وسبعون ـ شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»: مجاز»[1] ثم قال: «وهؤلاء غلطوا من وجوه: ...»[2]

وقال: «إذا تبين هذا وعلم أن الإيمان الذي في القلب من التصديق والحب وغير ذلك يستلزم الأمور الظاهرة من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة، كما أن القصد التام مع القدرة يستلزم وجود المراد، وأنه يمتنع مقام الإيمان الواجب في القلب من غير ظهور موجب ذلك ومقتضاه، زالت الشبهة العلمية في هذه المسألة، ولم يبق إلا نزاع لفظي في أن موجب الإيمان الباطن هل هو جزء منه داخل في مسماه فيكون لفظ الإيمان دالاً عليه بالتضمن والعموم؟ أو هو لازم للإيمان، ومعلول له وثمرة له، فتكون دلالة الإيمان عليه بطريق اللزوم »[3]

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١٩٤/٧-١٩٥)
(٢) المرجع السابق
(٣) مجموع الفتاوى (٥٧٥/٧)

الخاتمـة

إن علماء السلف من أشد الناس إثباتاً لصفات الله تعالى التي أثبتها لنفسه وأثبتها رسوله ﷺ وكذلك في مسائل الإيمان والقدر، وأشدهم مجانبة لتأويل الصفات وليِّ أعناق الأحاديث الواردة في العقيدة.

فإذا وجد المطالع لكتبهم غير ذلك، فإنه لأحد الأسباب التالية:

١ - عدم ثبوت النص الشرعي عنده وعدم صحته بينما ثبت عند عالم آخر.
٢ - أن يكون الموضع موضع اختصار، بينما فصّل في موضع آخر وأثبت ما كان عليه السلف الصالح.
٣ - عدم دلالة النص دلالةً واضحة على المسألة.
٤ - التعارض الظاهر بين النصوص، فيضطر إلى القول بأحدها.
٥ - براءته مما نسب إليه.
٦ - أن يكون النزاع نزاعاً لفظياً أونزاعاً في الأسماء لا في الأحكام، بينما هو موافق لسلف الأمة في حقيقة الأمر.

لذا لا يحل الاستعجال والحكم على علماء الأمة بأنهم خالفوا المنهج والعقيدة السلفية الصافية، وإلا فإنه كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أساء الأدب على السلف، إذ يذكر عنهم ما يضعفه، وأظهر للناس أن السلف كانوا يتأولون ليحتج بذلك على التأويل في الجملة»[1].

والحمد لله رب العالمين

(١) مجموع الفتاوي (٦/٣٧٨)

ثبت المراجع

١- إبطال التأويلات لأخبار الصفات. أبو يعلي محمد بن الحسين الفراء. تحقيق محمد بن حمد الحمود النجدي. مكتبة دار الإمام الذهبي- الكويت.

٢- أحوال الرجال. أبو اسحاق إبراهيم ين يعقوب الجوزجاني، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة.

٣- آداب الزفاف في السنة المطهرة. محمد ناصر الدين الألباني. المكتبة الإسلامية- عمان، الأردن.

٤- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني. نايف بن صلاح المنصوري. دار الكيال- الرياض، مكتبة ابن تيمية - الشارقة.

٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي- بيروت.

٦- الأسماء والصفات. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الكتب العلمية- بيروت.

٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين. شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. علق عليه: طه عبدالرؤوف سعد. مطبوعات الحاج عبدالسلام شقرون.

٨- الإيمان: لابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. دار الأرقم- الكويت.
٩- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك. المعروف بابن القطان الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة- الرياض.
١٠- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. احمد بن عبد الحليم ابن تيمية. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف وزارة الشئون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
١١- تاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثاني. تحقيق صلاح بن فتحي هلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
١٢- تاريخ ابن معين. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز.
١٣- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله النصري. تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية. دمشق.
١٤- تاريخ الإسلام للذهبي.
١٥- تاريخ الأمم والملوك. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، روائع التراث العربي.

١٦- التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل البخاري. دار الكتب العلمية- بيروت.
١٧- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. دار الكتاب العربي- بيروت.
١٨- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف المزي. تعليق: عبد الصمد شرف الدين. الدار القيمة- الهند.
١٩- تفسير القرآن العظيم. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي .
٢٠- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تعليق: عبدالله هاشم اليماني المدني. شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة.
٢١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المملكة المغربية.
٢٢- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني، دار الباز.
٢٣- تهذيب التهذيب. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد - الهند.

٢٤- تهذيب الكمال. جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة.
٢٥- التوحيد واثبات صفات الرب عز وجل. أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة. تحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. دار الرشد- الرياض.
٢٦- الثقات. أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي.
٢٧- الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. دار الكتب العلمية- بيروت.
٢٨- سؤالات ابن محرز
٢٩- سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للإمام أبي الحسن الدارقطني. تحقيق أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
٣٠- سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني. تحقيق: د. عبد العليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة.
٣١- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي- دار المعارف.
٣٢- السنة أبو بكر عمرو بن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي.
٣٣- سنن ابن ماجه. أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٣٤- سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي. تعليق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد توزيع دار الحديث- حمص، سوريا.
٣٥- سنن الترمذي. أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق: أحمد شاكر. المكتبة الإسلامية.
٣٦- سنن الدارقطني. أبو الحسن علي بن عمر. تحقيق عبدالله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة- القاهرة.
٣٧- السنن الصغرى للنسائي. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٨- السنن الكبرى للبيهقي. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الفكر.
٣٩- السنن الكبرى. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، خرج أحاديثه جاد الله بن حسن، مكتبة الرشد- الرياض.
٤٠- سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة- بيروت.
٤١- شرح العقيدة الواسطية. محمد الصالح بن العثيمين، اعتنى به سعد بن فواز الصميّل، دار ابن الجوزي - الدمام.

٤٢- شرح صحيح مسلم للنووي. أبو زكريا محيي الدين بن شرف بن مري الحزامي النووي. دار الفكر- بيروت.

٤٣- شرح علل الترمذي. زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد.

٤٤- الشريعة. أبو بكر بن الحسين الآجري. تحقيق: د. عبدالله بن عمر الدميجي. دار الوطن- الرياض.

٤٥- صحيح البخاري. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. دار السلام- الرياض.

٤٦- صحيح مسلم. أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. دار السلام الرياض، دار الفيحاء- دمشق.

٤٧- الصلاة. شمس الدين أبو عبدالله محمد بن قيم الجوزية. تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط. مكتبة دار البيان- دمشق.

٤٨- الضعفاء الكبير للعقيلي، أبو بكر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الباز، مكة المكرمة.

٤٩- الضعفاء والمتروكين. أبو حسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف- الرياض.

٥٠- الطبقات الكبرى. محمد بن سعد. دار بيروت للطباعة والنشر.

٥١- العقيدة الواسطية. أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني. شركة مكتبات عكاظ- جدة.
٥٢- علل الترمذي الكبير. محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق: حمزة ديب مصطفى. مكتبة الأقصى، عمان- الأردن.
٥٣- علل الحديث. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. تحقيق محمد بن صالح الدباسي. مكتبة الرشد- الرياض.
٥٤- العلل المتناهية. عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. تحقيق ارشاد الحق الأثري. دار نشر الكتب الاسلامية- لاهور- باكستان.
٥٥- العلل ومعرفة الرجال. الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق وصي الله بن محمد عباس. دار الخاني- الرياض.
٥٦- الفتاوى الكبرى. أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية. مقدمة مفتي الديار المصرية حسنين محمد مخلوف. دار المعرفة- بيروت.
٥٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز. دار الفكر.
٥٨- الفرائد على مجمع الزوائد. خليل بن محمد العربي. دار الإمام البخاري، الدوحة- قطر.
٥٩- الفرق بين الفرق. عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الباز - مكة المكرمة.

٦٠- الكامل في ضعفاء الرجال. أبو أحمد عبدالله بن عدِّي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض وأ.د. عبدالفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية- بيروت.
٦١- كشف الأستار عن زوائد مسند البزار. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة- بيروت.
٦٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي. دار المأمون للتراث جامعة أم القرى- مكة.
٦٣- لسان الميزان. أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت.
٦٤- لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضيئة في عقد الفرقة المرضية. محمد بن أحمد السفاريني. مؤسسة الخافقين- دمشق.
٦٥- المجروحين. محمد بن حبان البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي- حلب.
٦٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. دار الكتب العلمية- بيروت.

٦٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.
٦٨- المحلّى. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الفكر.
٦٩- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم. رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- الرياض.
٧٠- مختصر العلو للعلي الغفار. أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي. اختصار محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي- بيروت.
٧١- مسائل الإمام أحمد بن حنبل. رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي.
٧٢- المستدرك على الصحيحين. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة - بيروت.
٧٣- مسند الحميدي. أبو بكر عبد الله بن الزبير- دار الكتب العلمية- بيروت
٧٤- المسند للإمام أحمد بن حنبل. دار صادر- بيروت.
٧٥- المعرفة والتاريخ. أبو يوسف يعقوب بن سفيان. تحقيق: أكرم ضياء العمري. مطبعة الإرشاد- بغداد.

٧٦- المغني في الضعفاء. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: نور الدين عتر. دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٧٧- منتخب تاريخ نيسابور، طبقة شيوخ الحاكم. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: أبي معاوية مازن بن عبد الرحمن البحصلي. دار البشائر الإسلامية.
٧٨- منهاج السنة النبوية. أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية.
٧٩- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث. د. بشير علي عمر. وقف السلام الخيري- الرياض.
٨٠- ميزان الاعتدال. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة - بيروت.
٨١- النزول والصفات، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.
٨٢- هدى الساري مقدمة فتح الباري. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز. دار الفكر.

الفهرس

* * *

تم بحمد الله

تم الصف والإخراج بمؤسسة صدى الخير للانتاج الفني والدعاية والإعلان والنشر والتوزيع -

ت: 55123010 (+965) الكويت